



PROVISIONAL

A/31/PV.19

21 October 1976

ARABIC



FILE COPY
RETURN TO
DISTRIBUTION

Bureau C. 111

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، الساعة ٣ / ١٠

(سرى لانكا)

السيد أميراسنغ

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد شنوك (تشيكوسلوفاكيا)

السيد موفق العلاف (الجمهورية العربية السورية)

السيد مالك (اندونيسيا)

السيد نسيكاليجي (رواندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70109/A

عقدت الجلسة في الساعة ١٠ / ٥ .مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد شنوبك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : اسمحوا لي في المقام الاول أن اهنفكم على انتخابكم برئاسة دورة هذا العام للجمعية العامة ، وان ارحب بكم كممثل لبلد صديق . وأود ايضا ان أعبر عن تهاني الى السكرتير العام للمنظمة السيد كورث فالد هايم على جهوده التي لا تكل لانجاز مهام منظمنا . وأود أن أرحب ايضا بعضو جديد بيننا هو جمهورية سيشيل ، وانني اتمنى لشعبها كل نجاح على طريقهم للتنمية الحرة المستقلة . ونود أن نعبر عن ايماننا الراسخ انه في اثناء هذه الدورة للجمعية العامة ، فان جمهورية فيتنام الاشتراكية ستصبح عضوا في الامم المتحدة فالاسهام التاريخي لهذا البلد في دعم السلام والامن في جنوب شرق اسيا معترف به عالميا ، وتتوفر في هذه الدولة الاسيوية الجديدة كل متطلبات ميثاق الامم المتحدة للعضوية فيها . ونحن مقتنعون بان العدالة ستسود في النهاية لقبول جمهورية انغولا الشعبية في الامم المتحدة . وان قبولها في منظمنا سيكون النتيجة الطبيعية للهزيمة الساحقة التي مني بها الاستعمار وكل القوى التي حاولت منذ البداية قمع التطور التقدمي لذلك البلد . ان كل حقيقة تاريخية تقيم بقدر اسهامها في تقدم البشر ، وبالمسدى الذي تحقق رغبة الشعوب في الحرية والمساواة ، وكذلك التنمية الشاملة في جو من السلام والامن ، لذلك يجب علينا هنا في الامم المتحدة ان نبذل كل جهد لكي نجعل الحقبة التي نعيش فيها حقبة تجعل الاجيال المقبلة تدين لنا بالفضل لما حققناه فيها . ذلك لان جيلنا الذي خبر احوال الحرب العالمية الثانية ويذكرها جيدا ، حول ذلك الى استثمار انعم على حقبتنا هذه بفترة خلت من الحروب لمدة ثلاثين عاما .

ومن هذا المنبر واثنا المناقشة استمعنا الى حقائق كافية تقنعنا بان التحول من طور التوتر المنطوى على الانفجار وتحويل ذلك الى الودق اصبح حقيقة واقعة بالتدرج ، وكذلك اثنا الدورة الثلاثين للجمعية العامة اتخذت خطوات جديدة في الاتجاه نفسه .

هذا هو التقييم الذى تم في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا فيما يتعلق بتطور الموقف الدولي وعلى اساس تحليل عميق ، فان برلماننا وضع برنامجا لبناء السلام في بلدنا ، وكذلك خطا للسياسة الخارجية . وتشيكوسلوفاكيا كجزء لا يتجزأ من مجموعة البلدان الاشتراكية وضعت برنامجا لاستقلال الامم وهو ما صيغ في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ونحن نفخر انه بفضل التعاون الوثيق مع الدول الاعضاء في اتفاقية وارسو ، فقد اسهمننا بنشاط في تحويل علاقات العالم اليوم الى علاقات قائمة على السلم الدائم والتعاون المشمر . ان شعب بلدنا لديه مصلحة حيوية في استمرار هذه السياسة ، وقد ظهر ذلك مرة اخرى بجلاء في الاستعدادات التي تجرى للانتخابات العامة في الجمعية الفيدرالية والهيئات الاخرى الممثلة للشعب في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجماهير العريضة لشعبنا قد اظهرت تأييد هاما لسياسة السلام والصداقة والتقدم .

لثلاثة عقود نعيش الان في ظروف سلمية بالرغم من المشكلات والصعاب التي تعين على البشر التغلب عليها ، ومع ذلك فهنالك آفاق باقية من اجل السلام . بهذه الكلمات في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ، لخص الموقف الدولي السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية جوستاف هوزاك ، وعكس في ذلك ايمان شعبنا في انتصار الكفاح من اجل السلام والتعايش السلمي ، والذي شنته المجموعة الاشتراكية وكل القوى التقدمية .

وفي رأينا كان مؤتمر هلسنكي الخاص بالامن والتعاون في اوربا علاقة بارزة على طريق هذا التطور التاريخي ، وقد وصف بحق انه انتصار للتعقل ، وان العام الذى انقضى منذ انتهاها مداوات هذا المؤتمر ، اكد هذا التقييم بالكامل ، كما ان المناخ السياسي في اوربا قد تحسن الى درجة كبيرة ، ويجرى حوار عريض الان بين الدول الواقعة في تلك القارة وخاصة في الميدان السياسي . ان اوربا الوسطى التي كانت بؤرة ساخنة في الماضي اصبحت منطقة وفاق ، وحقيقة انه للمرة الاولى في

نصف قرن ، فان اكبر ممثلي اوروبا أو ممثلي اوروبا على أعلى مستوى قد اجمعوا على ان هذه الحقيقة في حد ذاتها غنية عن اى بيان ، ويزداد فهم مزيد من الشعوب في اوروبا بأن سياسة الوفاق تعسبر عن حقائق يومنا هذا ، وانها البديل المعقول الوحيد في عصرنا النووى ، وان اكثر المشكلات تعقيدا يمكن ان تحل بالمفاوضات وليس بالمواجهة .

فالوفاق له اهمية عظمى بحيث لا يمكن ان يكون هدفا لهجمات غير مسؤولة حتى في اطار حملات الدعاية الانتخابية ودعاة الحرب الباردة ، لذلك لا نستطيع ان نبقي دون اكرات لحقيقة أن هذه الهجمات لا تقاوم بالقدر الكافي في كل مكان . فسياسة الوفاق الدولي ليست قضية من جانب واحد . والبيان الختامي لمؤتمر هلسنكي يجب ان ينفذ من جانب المشتركين في ذلك المؤتمر بالكامل وباستمرار ومدقة في ضوء الروح التي سادت المؤتمر .

وفيما يتعلق بتشيكوسلوفاكيا فنحن من جانبنا قد نفذنا باسمرار احكام البيان الختامي ، ونحن عازمون على مواصلة الاسهام في المستقبل في التنفيذ الكامل لمبادئه واحكامه وتطويرها . هذا هو بالضبط موقف حكومة تشيكوسلوفاكيا من تلك الوثيقة التاريخية .

وبناء على ذلك ، فنحن نؤمن بأن تنفيذ البيان الختامي ليس حدثا ينتهى في حد ذاته لأن تنفيذه من جانب الموقعين عليه يحتاج الى وقت . ونعتقد أنه قد حان الوقت الآن لحل المشاكل التي تتجاوز اطار العلاقات الثنائية . ومن أهمها اعادة العلاقات ذات الطبيعة التجارية والعلمية والثقافية على مستوى مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية . وهذا ينطبق بالكامل على حلول المشكلات الخاصة بالتعاون في ميدان البيئة ، والنقل ، والطاقة في كل المؤتمرات الأوروبية كما اقترح الاتحاد السوفياتي .

ان نجاح هذه السياسة في أوروبا بما يمكن أن تكون قوة دافعة هائلة لتشجيع بقية العالم في أن تحتذى نفس الطريق .

ان الطريق الى السلام ، والتفاهم المتبادل ، والتعاون المثمر بين البلاد ذات الأنظمة والسماوات المختلفة طريق صعب وطويل . ومع ذلك فهذا الطريق وحده هو الذى يتمشى مع صالح شعوب كل البلدان ، وتقدم البشرية جمعاء بصفة عامة ، وقد تم التركيز على ذلك في مؤتمر الأحزاب العمالية في الدول الأوروبية الشيوعية الذى عقد في حزيران / يونية في برلين عاصمة جمهورية المانيا الديمقراطية .

وكما قلت من قبل ، فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية مهتمة بمزيد من تعميق العلاقات مع البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

وفيما يتعلق بجيراننا المباشرين ، وأعني المانيا الديمقراطية والنمسا ، فقد تم الكثير لتحقيق هذا الهدف بالرغم من أنه بقي الكثير لانجازه . واتخذت خطوة هامة للأمام في علاقاتنا مع فرنسا . ولنا علاقات قائمة على التعاون المثمر مع بلجيكا ، وفنلندا ، وهولندا ، والدانمرك ، ولكسبرغ ، وقبرص وايسلندا ، والبرتغال ، واليونان ، والنرويج ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وتركيا ، ونود أن نرى توسعا أكثر في اطار هذه العلاقات . وأود أن أشير الى التطور المواتي في علاقاتنا مع ايطاليا ، وكندا .

ومع ذلك فهناك قضية لم تحل بعد وهي جعل العلاقات الطبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية . ونحن نتوقع أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستوقع في النهاية على اتفاقية الملكية، والتي تم التوقيع عليها بالأحرف الاولى في عام ١٩٧٤ ، وبذلك تفتح الطريق أمام اعادة العلاقات الطبيعية وتشجيع التعاون المثمر بين بلدينا .

وقد أيدت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية دائما كفاح البلدان النامية في آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، من أجل الاستقلال السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ومع كل يوم يمر ، نجد أن اسهام هذه البلاد في الكفاح المشترك من أجل السلام والأمن للأمم يزداد كل يوم . وسياسة عدم الانحياز أصبحت عاملا ديناميكيا في العلاقات الدولية ، فهي تهدف الى مناهضة الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، وقمع الشعوب .

ونحن نرحب بنتائج مؤتمر القمة الخامس الذى عقد مؤخرا لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في كولومبو ، والذى نعتبره حدثا هاما في الحياة الدولية . ان حركة عدم الانحياز قد اكتسبت مكانة سياسية على مسرح الاحداث الدولية ، وقد أسهمت اسهاما كبيرا في دعم الوفاق ، ودعم مبادئ التعايش السلمي في العلاقات الدولية .

وترحب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بالجهود التي تبذل لتشجيع فكرة الأمن الجماعي في آسيا ، بما يؤدي الى مزيد من التحسين في الموقف الدولي . ان استعادة السلام في فيتنام ولاوس ، وكمبوتشيا ، قد أسهم في استقرار الأوضاع في جنوب شرقي آسيا ، وأثر بطريقة مواتية ايجابية على الكفاح العادل لكل القوى التقدمية في العالم .

وسنواصل تعميق التعاون المثمر المفيد في بلدان القارة الآسيوية ، والتي أظهرت اهتماما يمثل هذا التعاون .

وتشيكوسلوفاكيا كما كان الحال دائما في الماضي ، تقف اليوم جنبا الى جنب مع أمم افريقيا في كفاحها المشروع ضد السياسة الاجرامية للحكم العنصرى في جمهورية افريقيا الجنوبية ، وروديسيا الجنوبية . ونطالب بالتححر الكامل الفورى لناميبيا ، ونقل السلطة الى شعب زيمبابوى . ونطالب بشدة بوضع نهاية لسياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، حيث نجد نظام حكم فورستريق—وم مؤخرا بذبح الوطنيين الذين يحاربون من أجل حريتهم ومن أجل حقوقهم الأساسية .

وتحتفظ تشيكوسلوفاكيا بعلاقات طيبة مع غالبية البلدان الافريقية والعربية المستقلة . ونعترم تطوير وتوسيع نطاق هذه العلاقات بما يعود بالمنفعة المشتركة علينا .

وستواصل جمهورية تشيكونواكيا الاشتراكية تأييدها النشط لمحاولات دول أمريكا اللاتينية دعم استقلالها ، ودعم كفاحها ضد الامبريالية ، ومن أجل تشجيع مبادئ التعايش السلمي فسي العلاقات الدولية .

ومرة أخرى نود أن نعبر عن تأييدنا القلبي للكفاح البطولي لشعب شيلي ضد الزمرة العسكرية الاجرامية ، ونطالب بالحرية للويس كوفالان ولكل الوطنيين في شيلي . وجنبا الى جنب مع كل البشر التقدميين ، فنحن نشعر بالسخط والاستياء ، لأن هذه الزمرة العسكرية تواصل تجاهل نداءات الأمم المتحدة ، وتواصل حملات الارهاب ضد القوى الديمقراطية ، والتي تتجاوز حدود شيلي نفسها .

ان التطورات الايجابية الأخيرة في العالم ، دون شك ، ستكسب قوة دافعة حتى يكون في الامكان القضاء على كل بؤر التوتر التي تثير الحروب والتوتر .

ومهمتنا في الوقت الحالي هي القضاء على النزاع الذي طال في الشرق الأوسط . ان تسوية سياسية لهذا النزاع يمكن تحقيقها هناك ، فقط على أساس المبادئ الثلاثة المعروفة ، ألا وهي : انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، والاستجابة الى الطلبات المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقهم في اقامة دولتهم ، والضمانات الدولية لأمن كل دول الشرق الأوسط ، وحقها في وجود مستقل ، وتنمية مستقلة . ومن المنطقي وقد تأكد ذلك في الماضي ، بأن تسوية سياسية شاملة على أساس هذه المبادئ يمكن تحقيقها فقط في المحفل الملائم ، ألا وهو استئناف محادثات مؤتمر السلام في جنيف ، ويجب أن يستأنف عمله بمشاركة كل الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ونحن نشعر بالقلق العميق تجاه الأحداث المأساوية في لبنان . ونعتقد أنه يجب حل هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن بالوسائل السلمية ، وبمعرفة الشعب اللبناني نفسه ، مع المحافظة على وحدة وسلامة أراضي وسيادة لبنان .

كذلك نؤيد تأييدا كاملا ايجاد حل عادل لمشكلة قبرص ، كما دعا الى ذلك قرار الأمم المتحدة ، أي على أساس أن يؤخذ في الاعتبار مصالح وحقوق الجاليتين القوميتين هناك ، وبشرط توفر الاحترام لسيادة واستقلال ، ووحدة وسلامة الأراضي ، وسياسة عدم انحياز جمهورية قبرص .

ونؤيد جهود حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتحقيق الوحدة السلمية للبلد
دون أى تدخل خارجي . ان انسحاب القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية ، هو أحد المهام
الأساسية لتخليص شبه جزيرة كوريا من فوضى الحرب الباردة .

ان القرارات التي اتخذت في الدورات الماضية للجمعية العامة ، بشأن خلق الظروف الملائمة لتحويل الهدنة الى سلام دائم ، والاسراع بخطى اعادة توحيد كوريا بطريقة مستقلة سلمية يجب أن تنفذ .

ان حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، تود ان تبذل كل ما في وسعها ، لكي تمتد عملية الوفاق الى المجال العسكري ايضا .

وكثيرا ما نسمع ، انه من الضروري اولا وقبل كل شيء ، أن نوجد بخطوات محددة ، جو من الثقة بين الدول . وانا لمقتنعون ، بأن امامنا ، في هذه الدورة للجمعية العامة ، فرصة عظيمة لكي نفعل ذلك على وجه التحديد .

اما الاقتراح الخاص باقرار اتفاقية عالمية ، حول الامتناع عن استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والذي قدم هنا باسم الاتحاد السوفياتي ، من جانب وزير خارجيته ، السيد غروميكو ، فان تشيكوسلوفاكيا ، تؤيد هذا الاقتراح قلبيا ، فهو يتفق بالكامل مع احتياجات واهداف منظمنا ، كما انه يعني اعمال المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، ويقلل من اخطار اندلاع حرب جديدة ويشجع على اعادة تشكيل العلاقات الدولية على اساس سلمي . وستدعم الموافقة على هذا الاقتراح من جانب المجتمع الدولي - الى حد كبير - الثقة بين الدول ، وستدفع بنا للتحرك الى الامام في ميدان نزع السلاح .

والواقع ان الوفاق العسكري ضروري ، ويجب أن يرقى الى مستوى الوفاق السياسي ، لذلك ، فاننا نحاول باصرار ، ان نعمل على تحرير الامم ، من العبء الثقيل لسباق التسلح الذي يضر بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية . ان مئات البلايين ، التي تنفق الان على سباق التسلح ، يمكن ان تخدم اهدافا أكثر نبلا . لذلك ، فاننا نجاهد من اجل الحد من سباق التسلح ، والاقبال من تكسوس السلاح ونزعه .

وفيما يتعلق بنزع السلاح العام والكامل كهدف نهائي ، فان تشيكوسلوفاكيا ، ستسهم بكل ما يمكن ان يحقق تقدما يجعل الاسلحة والجيوش لا تتفق وروح العصر . وقد تم الكثير في هذا المجال وتعطينا نتائج لجنة جنيف هذا العام ارضية طيبة ، لكي نأمل أن الاتفاقيات القائمة حول نزع السلاح في هذه الدورة للجمعية العامة ، ستصحبها اتفاقية حول منع الاعمال التي تؤثر على البيئة لاغراض عسكرية او عدائية .

وهناك ، علاوة على ذلك ، اقتراح معروض على الجمعية العامة ، وقد كان معروضا عليها منذ عدة سنوات ، وهذا الاقتراح سيجمع - انا تم تنفيذه - على احراز تقدم كبير في جهود نزع السلاح . وهو موضوع ايدته غالبية كبرى من أعضاء الامم المتحدة في السنوات الماضية . ومن الملائم بالطبع ، ان نتساءل عما ننتظر ؟ ان نتائج مثل هذا المؤتمر ، التي تركز لنزع السلاح ، وبالتالي ، لدعم السلام ، يمكن ان تكون لها نتائج ايجابية . فلماذا لا ننتهز هذه الفرصة ؟ يجب أن نبدأ في العمل المحدد ، فنبحث تحديد موعد وجدول أعمال لهذا المؤتمر ، وعقد دورة خاصة - انا امكن - للجمعية العامة للامم المتحدة - انا كان هذا مرغوبا فيه - وذلك كمرحلة مؤقتة او انتقالية للاعداد لهذا المؤتمر .

ان تقدما كبيرا في جهود نزع السلاح يمكن ان يتحقق دون شك عن طريق منع تطوير وانتاج انواع جديدة من اسلحة الدمار الجماعي . لقد جرت محادثات حول هذا الموضوع ، بين الخبراء في جنيف . فهل يكون هناك اى شك ، حول مزايا المنع الكامل لتجارب الاسلحة النووية في كل مكان ومن جانب الجميع ؟ ان الموافقة على هذا الاقتراح ، المقدم من الدول الاشتراكية ، للمنع الكامل لتجارب الاسلحة النووية - وكانت تشيكوسلوفاكيا من بين من تبناه - ستساعد بالتأكيد على اتخاذ مزيد من الاجراءات ، نحو خفض الاسلحة النووية ، ومنعها بعد ذلك بالكامل . ويجب على كل البلدان - دون استثناء ، وبخاصة تلك التي تحوز اسلحة نووية - ان تشارك في هذا العمل . فان لنزع السلاح النووى أهمية كبيرة ، وهو امر ملح وعاجل ، ويتعين حله عن طريق جهود مشتركة . ونحن نرحب ، بأن ينضم عدد متزايد من الدول ، الى الاتفاقية الخاصة بعدم انتشار الاسلحة النووية . ونحن نرى ، ان الاتفاقية الخاصة بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية ، التي تم توقيعها من جانب الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، تقوى الامال في مزيد من امكانيات استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وحدها .

ولقد كنا نحاول منذ عدة سنوات ، في اطار الامم المتحدة ، تحقيق منع الاسلحة الكيميائية . وكانت تشيكوسلوفاكيا ، من بين من تبنا مشروع اتفاقية للمنع الكامل لمثل هذه الاسلحة ، الذى قدم من جانب البلدان الاشتراكية ، في لجنة جنيف لنزع السلاح في عام ١٩٧٠ .

ونحن نضم اصواتنا الى اقتراحات الاتحاد السوفياتي ، وذلك للخفض المستمر في ميزانيات التسلح ، ونحن على استعداد للمشاركة في اى وقت في وضع اتفاقية محددة . ونعلق أهمية كبرى ، على اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ، في اجزاء عديدة من العالم . لذلك ، وفي عام ١٩٧٤ ايدنا بقوة ، اقتراح فنلندا ، دراسة هذا الموضوع .

وسوف تساعد المفاوضات المقبلة ، حول المناطق الخالية من الاسلحة النووية ، على فتح افاق جديدة لا قائمة مثل هذه المناطق .

وبايجاز ، هناك مجموعة من الاقتراحات المحددة التي تحتاج الى بعض الديناميكية ، والتي نأمل ان تؤدي في المستقبل القريب الى اتفاقيات واجراءات خاصة بنزع السلاح . وحتى نحقق هذا الهدف ، يجب الا ندفن هذه المشكلات في قضايا واجراءات ومناقشات طويلة معقدة ، لان القضية الاساسية قد تتوه في كل ذلك ، ويتوه منا الهدف النهائي ، وهو عقد اتفاقية محددة . وان ما يسمى بالاجراءات العالمية في ميدان نزع السلاح - والتي أشرت اليها من قبل - يجرى استكمالها في الوقت الحالي بجهود لخفض القوات المسلحة والتسلح على المستويات الاقليمية . وفي ذهني - بصفة خاصة - المحادثات الخاصة بخفض القوات المسلحة والتسلح في اوربا الوسطى والتي تجرى الان بين ممثلي تسعة عشر بلدا في فيينا ، ونود ان نراها تنتهي نهاية ناجحة . وكشركين مباشرين في هذه المحادثات فاننا نبذل كل ما نستطيع لتحقيق هذا الهدف . ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية - بالاضافة الى دول اخرى اعضاء في اتفاقية وارسو - زودت البلدان الغربية ببيانات وارقام حول اجمالى قواتنا المسلحة الموجودة في منطقة الخفض . ومثل هذا الموقف البناء يجب الا يكون من جانب البلدان الاشتراكية وحدها ، ولكن يجب ان ياتي ايضا من طرف الدول الغربية . عندئذ فقط - وفي فيينا - سنشهد انتصار هذا المبدأ ، وهو ان خفض يجب الا يعطى مزية عسكرية من جانب واحد الى اى من البلدان المشاركة فيه . وعن طريق ذلك وحده نستطيع ان نتوصل الى اتفاق .

ان حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تبذل قصارى جهدها للمساعدة على جعل الوفاق ظاهرا في صورة تعميق التعاون المشرم بين البلدان ، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية ومعدلات تنميتها ، ونحن نؤيد اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، واحداث تغييرات تقدمية تهدف الى القضاء العاجل على التراث الاستعماري في البلدان النامية . لذلك فنحن نجاهد من اجل تقسيم العمالة بطريقة عادلة بين كل الدول ، وذلك لتطوير العلاقات وخلق المساواة بين الدول والقضاء على المحقات التي تحول دون هذا التطور . ونحن نؤيد المشاركة على قدم المساواة من جانب كل البلدان في حل القضايا الاقتصادية العالمية الهامة . ونحن نؤيد بالكامل حق كل دولة

في ان تختار بحرية نظامها الاقتصادي والاجتماعي ، وان تمارس سيادتها على موارد هـا الطبيعية والمادية . هذه هي المبادئ التي تبني عليها العلاقات بين الدول الاشتراكية والبلدان النامية .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، في اطار البناء السلمي لاقتصادها - لها مصلحة مباشرة في تطوير تقسيم العمالة الدولية . ونود ان نرى توسعا في العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بين كل البلدان التي هي على استعداد للتعاون معنا على اساس مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمنفعة المتبادلة ، وعدم التفرقة او التمييز .

نحن نرغب في العيش في ظروف من السلام الدائم ، وبذل مزيد من الجهود - ونضج الامال في منظماتنا . وتشيكوسلوفاكيا - كأحد الاعضاء المؤسسين لمنظمة الامم المتحدة - تعتبر انه واجب عليها ان تسهم اسهاما بناء في القيام بهذه المهمة النبيلة . وفي العقود الثلاثة التي انقضت بعد الحرب العالمية ، واثناء عقود التنمية بعد الحرب ، فان ميثاق الامم المتحدة صمد امام الاختبارات التي مر بها كوثيقة دولية قانونية . وبذكرنا ايضا بفضائع الحرب العالمية الثانية وما انطوت عليه من معاناة وبؤس . لذلك سنواصل الكفاح من اجل دعم الامم المتحدة ، وزيادة فعاليتها في الكفاح من اجل السلام والامن العالميين ، وتطوير التعاون والتفاهم المتبادل بين الامم ، على اساس الاحترام الدائم والصارم لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

ومن المبادئ التي نستشهد بها ، انه لا يوجد شيء لا يتغير ، فكل شيء في حركة . اذن فمهمة الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة هي ان تبذل قصارى جهدها لكي ترى ان هذه الحركة الديناميكية - بالرغم من كل التناقضات والتباين - ستسير في اتجاه يعود بالمنفعة على البشر ، وفي اتجاه يعود بالمنفعة على دعم السلام والتعاون الدوليين ، وفي اتجاه تعبئة وتقوية كل قوى الامم لتنميتها الشاملة ومنفعتنا .

السيد موفق العلاف (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، يطيب لي أن أنقل اليكم تحيات السيد عبد الحلیم خدام وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ، الذي بسبب مسؤوليات جسام لم يتمكن من حضور هذا الاجتماع شخصيا ، وقد كلفني بأن ألقى بيانه أمام هذا المجلس الموقر . ويسعدني أن أضطلع بهذه المهمة وأن أضيف ، الى كل ما قاله في بيانه ، تهنئتي بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة لهذه الدورة ، معربا عن تقديري واعجابي بكم .

(ثم تحدث بالعربية)

يطيب لي أن أستهل كلمتي بالاعراب عن الاعتزاز الذي استقبلنا به تسلمكم رئاسة الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

ان أحدا لا يجهد الدور الذي عكفتم على أدائه منذ توليكم تمثيل بلادكم الصديقة في الأمم المتحدة في الدفاع عن المبادئ التي قامت عليها المنظمة الدولية ومؤازرة حقوق الشعوب المحرومة والمبادرات الداعية التي اتخذتموها لنصرة العدالة . وما كنتم بكل ذلك الا لتعبروا عن تمسك بلادكم بقواعد الحق واسهامها الكبير في الدعوة لتحرير الانسانية من العبودية والتخلف ، وكان آخر بادرة لها ، في هذا المضمار ، مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز واسهامها في انجازه . فاقبلوا أطيب التمنيات لاستمرار نجاحكم والأمل معقود على هذه الدورة في أن تمتن أسس الحق والعدل والسلام والتقدم .

ولن يفوتني بهذه المناسبة الشناء على السيد غاستون ثورن رئيس وزراء لكسمبرغ ورئيس الدورة السابقة لما اتصف به من براعة في تسيير الدورة وحرس على ترجمة أعمالها الى نتائج ملموسة .

ثم أننا نجتمع اليوم وقد خطونا خطوة جديدة نحو عالمية الأمم المتحدة بانضمام جمهوريــــة سيشيل الى منظمنا ، اننا نهنتها على ما تتوج به نضالها من سيادة واستقلال ونرحب بها عضوا نشيطا فيما بيننا ، ونرجو أن نسير خطوات أخرى نحو عالمية هذه المنظمة ، فنرى قريبا بيننا ممثلي أنغولا وفيتنام هذين الشعبين البطلين اللذين انتزعا اعجاب العالم واللذين مازال يحول ســــوء استخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن دون انضمامهما الى المنظمة . اننا لواثقون من انتصار قضية الحق ومن قرب اكتمال تحرر الشعوب التي مازالت مجزأة ومحرومة من كيانها واستقلالها على أيدي

(السيد موفق العنـالاف ،
الجمهورية العربية السورية)

دعاة الحدوان والمنصرية ، وتطلع الى اليوم الذي تنتظم فيه كل هذه الشعوب في سلك المنظمة وتقوم بقسطها في تدعيم التعاون والأمن والسلام .

وأخيراً ، وليس آخراً ، فاني أود اغتنام هذه الفرصة لأشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم ، في خدمة العدل ، والتقدم ، والسلام . واننا لنؤكد لسيادته بأنه يستطيع أن يعتمد دائماً - في تلك الجهود - على الدعم المستمر من قبل الجمهورية العربية السورية .

تجتمع دورة الجمعية العامة اليوم في أعقاب حدث استأثر باهتمام العالم بأسره ، فقد اجتمع في كولومبو ، منذ نحو شهرين ، مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول عدم الانحياز ، حيث التقى رؤساء دول وحكومات خمس وثمانين دولة أصدرت بيانات وقرارات جسدت ارادة أكثر من نصف دول العالم في تحقيق ذاتية حركة عدم الانحياز وإثبات وجودها وتأكيد مبادئها التي أثبتت الأحداث انها مبادئ عالمية انسانية تهدف الى تحقيق العدالة والمساواة والتعايش بين الدول والشعوب .

ان المغزى الأساسي لهذا المؤتمر يكمن في تصميم أكثر من نصف سكان العالم على التخلص من نظام العلاقات غير المتساوية واقامة علاقات ديمقراطية بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية ، والقضاء على الاستعمار بمختلف أشكاله وعلى المنصرية والفصل المنصري وعلى التسلط والاحتلال والتخلف والحرمان . لقد أثبت مؤتمر كولومبو ان حركة عدم الانحياز تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق هذه الأهداف ذلك أن هذا المؤتمر ، بفضل وضوح الرؤية الذي ميز أعماله ، استطاع أن يتلاءم مع المتغيرات الدولية وأن يطور ايجابياتها دون الانحراف عن المبادئ والأسس التي تقوم عليها حركة عدم الانحياز .

اننا نأمل أن تؤيد الجمعية العامة المطالب والتوصيات التي وردت في بيانات وقرارات مؤتمر كولومبو ، ذلك أن جميع المواقف والمطالب التي عبرت عنها هذه البيانات والقرارات تنسجم كل الانسجام مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه .

ان السلام الدولي لا يستتب اذا نالت الفوارق على هذا الاتساع بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة واذا استمرت الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية في الاتساع وبقي التعامل التجاري مشوباً بمظاهر الاستغلال وظاهرة ارتفاع أسعار المواد المصنوعة وأجهزة الانتاج ، وانخفاض

أسعار المواد الأولية . أليس العجز الذي تعاني منه دول العالم الثالث نتيجة مباشرة لهـذا الظاهرة الاستفلاالية ؟ أو ليست الاضـلـرابـات المستمرة التي يشهدها النظام النقدي العالمي والتي تقع تبعثها على الدول الرأسمالية مصدرا من مصادر الخلل في التوازن التجاري العالمي ، وبعثا اضافيا على اقتصاديات البلاد النامية علاوة على ما تتحمـله من الأعباء الجسيمة للخروج من التخلف وزيادة معدلات التنمية وتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها الكادحة . واذ اظـلـت الدول الصناعية الكبرى مسوقة في استراتيجيتها الاقتصادية ، بعوامل المحافظة على الكسب الأعظم دون اعتبار لقواعد المساواة في التعارن ، واذ اظـلـت تؤسس نظرتها في التعامل مع الدول النامية على أساس حسابي مجرد مغلق ضيق الأفق ولم تتحسس للمشاكل الكبرى الرائدة والمتوسلة والطويلة الأمد التي يعاني منها العالم الثالث ، ولم تبادر الى تفهم أعبائه والاسهام الجاد في تخفيف عبء ديونه ومؤازرته الفعلية على تحقيق تنميته ، فان الوضع العالمي يؤذن بالانفجار وتقع الانسانية بأجمعها ضحية لهذا الانفجار .

ان الحرص على السلام وتحقيق المساواة الصحيحة وصنع مستقبل أفضل للأكثرية الساحقة من بني البشري التي تدفعنا الى المطالبة بالحاج بأن توضع موضع التنفيذ المقررات التي اتخـذت في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، وتعززت بمقررات المؤتمر الرابع للتجارة والتنمية ، والبيان الاقتصادي لمؤتمر قمة دول عدم الانحياز وما تبعه من مقررات مؤتمر الدول النامية الذي انعقد مؤخرا في المكسيك .

وبهذه المناسبة فان من أول واجبات منظمنا أن نترجم الى الواقع فكرة تحويل جزء من الأموال التي تنفقها الدول العظمى على سباق التسلح الى أغراض التنمية . وان الصيحات المخلصة لدول عدم الانحياز والدول النامية عموماً يجب أن لا تبقى بدون استجابة صادقة .

ونحن في الجمهورية العربية السورية نعتقد بأنه لا حل للأزمة الاقتصادية العالمية الخائفة التي تترك آثارها وبعثاتها على مجمل العلاقات الدولية وبخاصة على التعاون الدولي الا في الاسراع باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على أساس التكافؤ والتساوي في السيادة والتكافل والتعاون والمصلحة بين جميع دول العالم .

واننا نعتقد الآمال على هذه الدورة بأن تسفر مناقشاتها عن أفضل النتائج الايجابية فأمامها بالاضافة الى التزاماتها الخطيرة مواضيع حساسة يتوقف ازدهار مستقبل الانسانية على معالجتها النيرة ، فموضوع نزع السلاح الشامل والحد من الاسلحة الاستراتيجية وعدم انتشار الاسلحة النووية والدعوة لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ، كل ذلك يحتاج الى كثير من الارادة الطيبة والجهد الدائب كي لا تظل المقررات نظرية ليس لها ترجمة واقعية في بسبب التطبيق وتخفيف حدة التوتر والسباق على التسلح .

وموضوع استكشاف الثروات الدفينة في قاع البحار واستثمارها لصالح الانسانية جمعاء ، تعقد عليه الانسانية آمالاً جسيمة وحرى بنا أن نتقدم الى الامام في رسم الاطار الدولي التنفيذي الكفيل بتحقيق ما يؤمل منه في توفير مصادر جديدة للثروة الخدائية والاسهام في القضاء على الجوع والتخلف . ولا يقل عن ذلك أهمية اماكن التوصل الى تقنين لقواعد متقدمة للقانون البحري وتجسيد الحرص على الحفاظ على البيئة بتدابير شاملة محسوسة تقضي على آفات التلوث التي تعاني منها الشعوب كبيرها وصغيرها .

والمواضيع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المتعددة التي تحاول المنظمة عن طريقها نشر روح الميثاق قولاً وفعلاً واشاعة العدل والمساواة والتقدم في المجتمع الدولي يجب أن تحظى بأكبر اهتمامنا أيضاً لما يرجى من ورائها من تدعيم للتقارب الدولي والتفاهم البشري لاسيما في وقت تتجه الانظار فيه الى ثمرات الانفراج الدولي الذي نرجو أن يكون عاماً لجميع المناطق وليس مقتصرًا على العلاقات في المنطقة الأوروبية وحدها أو علاقات الشرق مع الغرب .

وإذا ما انتقلنا الآن الى المجالات الاخرى التي تلعب فيها الامم المتحدة دورا بارزا فاننا نلاحظ أن عطية تصفية الاستعمار بالرغم من أنها تسير بخطى جادة فانها تتعثر أحيانا من جراء ما تلقاه من عناد ومناورات من قبل بعض القوى الاستعمارية فما تزال هناك شعوب وأقاليم متعددة تناضل من أجل حريتها وحقوقها في تقرير المصير .

وما تزال العنصرية التي تطعن بحرابها بعض الشعوب وبخاصة في جنوب افريقيا وروديسيا عارا في تاريخ الانسانية ومعوقا لمسيرة الحضارة . فالانظمة العنصرية في هذه الاقاليم الافريقية تشاير على اباداة الوطنيين الافارقة وتنصب لهم المذابح وتعتمد على الدول المستقلة مثل أنغولا وزامبيا وتحتل اقليم ناميبيا . وما كان لهذه الانظمة المعادية للانسانية أن تفعل ذلك لولا ما تلقاه من دعم سياسي وعسكري واقتصادي من بعض القوى الغربية ولولا ذلك التعاون الوثيق الآثم بينها وبين الكيان العنصري الصهيوني في فلسطين المحتلة . وإذا كانت هذه الانظمة العنصرية قد استطاعت أن تفرض وجودها بالظلم والعدوان ، فان يقذلة أبناء البلاد الاصليين استطاعت أن تخلق حركات تحرير وطنية تناضل بكل وسيلة ممكنة من أجل ازالة العنصرية وأنظمتها ومن أجل خلق الظروف لممارسة شعوب هذه الاقاليم حقوقها في تقرير المصير والاستقلال والسيادة .

اننا نحبي نضال شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوي بقيادة حركات التحرير فيها كما نحبي قرار حكومة موزامبيق الذي اتخذته في آذار/مارس ١٩٧٦ باغلاق حدودها مع روديسيا تطبقا لقرارات الامم المتحدة وتطالب جمعيتنا ومجلس الأمن بأن يتخذا جميع التدابير التي نص عليها الميثاق من أجل مساعدة هذه الشعوب على التحرر ومن اجل رده الانظمة العنصرية عن سياساتها وممارساتها واجبارها على تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

ولا يسعني هنا الا أن أعلن عن تأييدنا للنضال الحق الذي يخوضه الشعب الكوري من أجل اعادة توحيد بلاده ونعتقد بأنه بات من الضروري ازالة أسباب التوتر والانفجار في هذه البقعة من العالم عن طريق سحب جميع الاسلحة الفتاكة في جنوب كوريا وانسحاب كافة القوات الاجنبية منها والبدء بحوار بين شطري كوريا بغية اعادة توحيدهما .

وهناك مشكلة قبرص التي ما تزال بدون حل حتى اليوم بسبب المناورات الامبريالية والمحاولات الهادفة الى تحويل الجزيرة الى قاعدة للحلف الاطلسي ، واننا ننادى بضرورة الاسراع بتطبيق

قرارات الام المتحدة المتعلقة بالمشكلة كما ننادى باحترام سيادة الجزيرة واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، ونشيد بالجهود التي يبذلها الامين العام من أجل استئناف المفاوضات بين طرفي النزاع .

السيد الرئيس ، اننا مع ترحيبنا الكبير بروثيقة هلسنكي والروح البناءة التي تكمن فيها الا أننا نعتقد أن أى حديث عن الانفراج الدولي والامن الاوربي يبقى ناقصا اذا لم يصل الى اجتثاث أسباب التوتر في منطقة الشرق الاوسط ولن يكون ذلك الا بجلاء القوات الصهيونية عن جميع الاراضي المحتلة وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني كما نصت عليها قرارات الام المتحدة .

ولقد أدرك المجتمع الدولي هذه الحقيقة التي أوضحتها حرب تشرين الاول / اكتوبر كما أدرك هذا المجتمع أيضا أن جوهر المشكلة أيضا هو قضية فلسطين وقضية طرد شعب فلسطين من وطنه واحتلال اسرائيل لهذا الوطن بالاضافة الى احتلالها لأجزاء هامة من دولتين عربيتين في المنطقة . ولهذا كان من الطبيعي والمنطقي أن لا تكون سياسة الحلول الجزئية والخطوات المجزأة سوى سياسة تخدير وخذاع ثبت فشلها بعد تجربتها وثبت معها أيضا أن اتفاقية سيناء وقد مضى عليها الآن عام ونصف لم تكن سوى دفعة عدلت جهود السلام وأبعدتنا عنه وأعادتنا الى المنطقة حالة اللاسلم واللاحرب ، ولهذا فقد رفضت سوريا أن تسقط في الشرك الذي هدفت اليه الاتفاقية ووضعت حدا لسياسة الخطوات المجزأة .

ولم تقف مناورات الامبريالية وأعداء السلام عند هذا الحد ، فبينما كان العرب يناضلون من أجل استرداد اراضيهم المحتلة تضافرت جهود القوى المناوئة للأمة العربية على افتعال أزمة جديدة في الشرق الاوسط حين دفعت بالاحداث في لبنان الى ساحة الدماء والدمار لتبعد آمال السلام العادل في المنطقة ولتجعل اهتمام العرب بقضية فلسطين ثانويا ولتحرف سيرها عن درب النضال .

(السيد موفق العلاف)
الجمهورية العربية السورية

ان هذه القوى تهدف الى اعاقه البحث عن السلام العادل وابقاء القضية بدون حل وخلق أزمة تلو أخرى . كل ذلك من أجل أن يستمر الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ومن أجل أن ييقى الشعب الفلسطيني مشردا بلا وطن .

وفي مواجهة هذا الوضع المتفجر كان لابد لسورية من أن تأخذ على عاتقها بدافع الروابط الأخوية والقومية والعلاقات الخاصة بين سورية ولبنان ، وبدافع الشعور بالمسؤولية القومية واستجابة لنداءات مختلف أطراف النزاع في لبنان ، كان لابد لسورية من أن تأخذ على عاتقها الاسهام في الجهود الهادفة الى وقف الاقتتال بين الأخوة والى تشجيع الأطراف على الوقوف على أرضية مشتركة يجرى فوقها الحوار بصورة ديمقراطية .

ولقد بذلت سورية في هذا السبيل كل جهد ممكن . ولا شك أنكم على اطلاع على كل الخطوات التي اتخذناها والتي كان آخرها مساهمتنا الفعالة في تمكين الرئيس اللبناني الجديد السيد الياس سرקيس من تسلم مهامه الدستورية وتهيئة المناخ الايجابي الواجب توفره أمام الرئيس الجديد لحل الأزمة ونحن لن نتوانى عن مد يد المساعدة اليه بكل ما من شأنه أن يساهم في اعادة الاستقرار الى لبنان الشقيق ويحفظ وحدة ترابه ووحدة شعبه الوطنية .

لقد عملنا الكثير من أجل التخفيف من الويلات والمصاعب التي يعاني منها اخواننا اللبنانيون والفلسطينيون في لبنان وكان على سورية أن تتحمل في الوقت ذاته أعباء نحو مليون من المواطنين العرب اللبنانيين والفلسطينيين وغيرهم تدفقوا عليها من لبنان هربا من الموت والجوع وأن تؤمن لهم احتياجاتهم ، ولقد استطاعت هذه الجهود المخلصة أن تحقق الأمن والطمأنينة لمناطق واسعة في لبنان وما تزال سورية مستمرة في جهودها القومية والانسانية حتى قهر المؤامرة التي تحاك ضد لبنان وضد قضية فلسطين والأمة العربية .

وانا كانت الوظيفة الأولى لمنظمتنا الدولية هي تعزيز السلم والأمن الدوليين فان أى حديث عنهما لا يمكن فصله عن الوضع الذى يزداد يوما بعد يوم قابلية للانفجار في الشرق الأوسط نتيجة تعنت اسرائيل واستمتهاتها بقرارات الأمم المتحدة ، ولقد شغلت قضية فلسطين وما نتج عنها من مشكلات وبخاصة عدوان حزيران /يونيه ١٩٦٧ الأمم المتحدة بجميع أجهزتها وبخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فيها قد مضى نحو ثلاثين عاما على القضية في الأمم المتحدة وما تزال جمعيتنا تعالج

هذه القضية كل عام تقريبا وتصدر بشأنها القرار تلو القرار حتى أرى عدد قرارات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن قضية فلسطين وتفرعاتها على ٣٦٠ قرارا ووقت اسرائيل منها جميعها موقف الرفض المتحدى .

ولقد أدى هذا العناد وهذا التحدى الى قيام حرب تشرين الأول / اكتوبر والى تعريض العالم الى خطر كارثة حرب جديدة وان اسرائيل بسلوكها المستمر هذا لتدفع العالم مرة أخرى الى هاوية الصراع الشامل ، ففي كل يوم نسمع التصريح تلو التصريح ونرى الواقعة تلو الواقعة وكلها تؤكد على أن الكيان الصهيوني يصر على الاحتفاظ بالأرض التي احتلها عدوانا ، وعلى ابقاء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي المنفى ، وهكذا سيستمر الصراع ناشبا في المنطقة والسلام والأمن الدوليان معرضين للخطر .

لقد برزت في اثر حرب تشرين الأول / اكتوبر أمام المجتمع الدولي مخاطر الوضع المضطرب في المنطقة وتنبهت الأمم المتحدة الى فداحة المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني فعكفت على تسوية الأمر بما يحقق بعض العدالة فاعتزنت بأن قضية فلسطين هي السبب الأساسي للصراع مع الصهيونية وهي قلب مشكلة الشرق الاوسط وأوجبت الأمم المتحدة على اسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة وأن تعترف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني واعترف المجتمع الدولي بشرعية كفاح الشعب الفلسطيني واستقبل منظمة التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة ومجلس الأمن ممثلا لهذا الشعب ومعربا عن مطالبه ومطالبه .

لقد تبادت اسرائيل في سلوكها الدائم الرفض لكل ما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات تتعلق بقضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط وهي في سلوكها هذا لم تخرج قط منذ انتسابها الى الأمم المتحدة حتى اليوم عن اطار رسمته لنفسها وهو اطار انتهاك مبادئ الميثاق والقانون الدولي وعلان حقوق الانسان وقرارات الأمم المتحدة ، وليس هذا الأمر عنها بغريب فأساس بنيانها هو العدوان والاعتصام ولم تتورع عن سلوك طريق الكذب والخداع حين تعهدت أمام الأمم المتحدة وفي نص قرار قبولها عضوا فيها بأن تلتزم بدون تحفظ بالميثاق ومبادئه وتطبيق قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ وقرارها رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ الخاص بعودة اللاجئين ، ولقد آن الأوان لكي تحزم الجمعية العامة أمرها وتتعمل مسؤولياتها

وتمارس صلاحياتها بموجب الميثاق لتعيد النظر في أمر عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة وتتخذ التدابير تجاه الوضع الحالي المهدد بالانفجار لتنفيذ قرارها رقم ٣٢٣٦ ورقم ٣٣٧٦ المتخذين في الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين بشأن قضية فلسطين وقرارها رقم ٣٤١٤ المتخذ في الدورة الثلاثين بشأن مشكلة الشرق الأوسط وذلك بتحديد الخطوات والمراحل الزمنية التي تحقق تنفيذ القرارات المذكورة وياتخاذ التدابير العملية التي تضمن بشكل واقعي هذا التنفيذ وتكفي لردع الجهة التي ترفض ذلك .

لقد كان تحسس الجمعية العامة كبيرا بالظلم الفادح الذي نزل بالشعب الفلسطيني ، فأرادت في الدورة الماضية أن تنقل الارادة الدولية في وجوب انصاف هذا الشعب واعادة حقوقه من حيث التأكيد على المبادئ العامة الى حيز التطبيق العملي واتخذت قرارها التاريخي رقم ٣٣٧٦ بتأليف لجنة لممارسة الحقوق الوطنية الفلسطينية تستند في اختصاصاتها العامة الى مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ومهمتها وضع برنامج تنفيذي يهدف الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق المعترف بها في القرار ٣٢٣٦ . وقد أدت هذه اللجنة مهمتها على أكمل وجه واستحقت تقدير الاكثية الساحقة من أعضاء الأسرة الدولية وحددت المراحل التي يجب أن يتم فيها انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية التي جرى احتلالها اثر عدوان ١٩٦٧ .

ولكن هذه المبادرة البناءة للارادة الدولية التي تمثلت بقرار الجمعية العامة والعمل القيم الذي أتمته مشكورة لجنة العشرين ما أن عرضا على مجلس الامن في شهر حزيران / يونيو الماضي حتى أقرهما المجلس بأكثريته ، الا أن الولايات المتحدة تصدت لمشروع القرار بممارسة حق النقض فأحبطت بذلك جهدا قيما كان من المقرر له أن يقطع أكبر خطوة ملموسة نحو بناء السلام وقرار العدل فسي هذا ، المنطقة الاستراتيجية التي يتوقف اليوم الامن والسلام الدوليان على استتباب الامن والسلام فيها كما أحبط النقض الامريكي هذا العام محاولتين أخريين احتكنا فيهما الى أعلى هيئة دولية ، التي هي مجلس الامن ، وأيدنا فيهما أغلبية أعضاء المجلس ، وتكون الولايات المتحدة قد سدت بذلك سبلا أخرى كان بإمكانها الاسهام في عملية بناء السلام العادل والدائم في المنطقة .

وتجاه استمرار الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية اثر عدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧ واصرار اسرائيل على تنفيذ خططها في الاستيطان الاستعماري وفي ضم الاراضي المحتلة اليها وعلى اضطهاد الشعب العربي فيها بأمل أن يستكين للاحتلال ، وعلى اشادة المستعمرات في الاراضي المحتلة التي بلغت نحو السبعين حتى الان ، ازاء هذا كله كان لا بد للشعب الفلسطيني من أن ينظم صفوفه داخل الاراضي المحتلة وخارجها ويقاتل بجميع الوسائل المتوفرة لديه من أجل الحفاظ على حقوقه المسلوبة ومن هنا كانت الانتفاضة الشعبية الشاملة التي هبت في الاراضي المحتلة منذ ربيع العام الحالي ، وما تزال مشتعلة مناضلة بالرغم من الأساليب النازية التي تتبعها سلطات الاحتلال من أجل قهر الشعب الشائر وتثبيت دعائم ذلك الاحتلال .

لقد كانت ثورة الشعب الفلسطيني والاساليب النازية الصهيونية في الابدان والقهر ، والوضع المتفجر في الشرق الاوسط ردا حاسما على أولئك الذين يتصورون أن اسرائيل ستسحب من الاراضي العربية وتعترف بحقوق الشعب الفلسطيني ، فمنذ أشهر قليلة واجه مجلس الوزراء الاسرائيلي أزمة حادة بسبب اقتراح بنقل مستعمرة أقيمت بالقرب من قرية عربية وقد كادت الوزارة أن تسقط لان قسما من الوزراء اعتبر مثل هذا النقل يناقض حق اسرائيل المزعوم بالاستيطان في الاراضي العربية ، وتوصل مجلس الوزراء الاسرائيلي الى حل وسط ، هو الابقاء على المستعمرة ريثما يجد مكانا آخر لها فسي الضفة الغربية المحتلة يتم نقلها اليه ، فاذا كان نقل مستعمرة بنيت فوق الارض العربية احداث

ازمة وزارية فهل هناك مجال بعد للتصديق بأن اسرائيل ستانسحب فعلا من الاراضي المحتلة
أو تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني ؟

السيد الرئيس ، اننا نعمل من أجل السلام ولكن السلام الذي ننشده ونحرص على بلوغه
بمساعدة تكم ومساعدة جميع الشعوب المحبة للعدل والسلام ، هو السلام العادل والدائم ، الذي
يكفل لنا اعادة كامل أراضينا المحتلة ، والى الشعب الفلسطيني كامل حقوقه الوطنية ، ولقد بذلنا
قصارى جهدنا سعيا وراء السلام ولم نوفر فرصة قط الا اغتنامنا للوصول الى هذا الهدف ، ورحبنا
ولا نزال نرحب بكل مبادرة تؤدي الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة وفق أسس أكدنا عليها وأوضحناها
مرارا فالاساس الاول هو أن كل مبادرة تتجاهل وحدة القضية ولا تهدف الى الحل الشامل ، هي
مبادرة تكرس الجمود وتحمل في طياتها بذور الاشتعال . والاساس الثاني هو ان كل مبادرة لا تقوم
على أساس الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة الكاملة للشعب الفلسطيني وعلى أساس الانسحاب الكامل
من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ انما هي مبادرة تأتي مخالفة لمبادئ الميثاق ولقرارات الامم
المتحدة ولن يكتب لها النجاح . والاساس الثالث هو أن كل جهد دولي يبذل من أجل اقامة
سلام عادل دائم لا يشترك فيه الممثلون الشرعيون للشعب الفلسطيني كطرف أصيل ومساو لبقية
الاطراف المعنية انما هو جهد يجيء مخالفا لقرارات الجمعية العامة وينزع عن السلام المأمول مقوماته
الرئيسية وهي : العدالة والديمومة والشمولية .

أضيف الى ذلك أننا نعتقد أن كل تأخير في ايجاد السبل لتجنب الركود الحالي السائد
وفي تطبيق قرارات الامم المتحدة سيؤدي كنتيجة حتمية الى زيادة تأزم الوضع في المنطقة ، وتعريض
السلم والامن في الشرق الاوسط وفي العالم كله الى مخاطر جسيمة .

وانا ما أردنا أن نلخص فترة الاعوام الثلاثة التي تفصلنا عن حرب تشرين / اكتوبر التحريرية
التي نحتفل اليوم بالذكرى الثالثة لنشوبها باليوم والساعة فيمكننا أن نوجزها بقولنا أن جميع مبادرات
السلام في الشرق الاوسط اصطدمت وما تزال تصطدم بعد وانية اسرائيل المستمرة وطمخيانها الاستعماري
وما دامت الجهود الجادة البناءة من أجل السلام تقف متراكمة مشلولة أمام الابواب التي أوصدتها
الصهيونية والامبريالية فان السبيل الوحيد الذي يبقى مفتوحا أمام شعبنا هو مواصلة الكفاح في كل

السبل وبجميع الوسائل حتى نحقق أهدافنا التي هي أهداف الميثاق وأهداف القرارات الجمعية العامة . لقد أثبتت حرب تشرين / أكتوبر أننا نملك الامكانيات اللازمة والكافية ، واننا قادرون على استخدامها ولا بد لنا من أن نستخدمها اذا ما استمر الاخفاق في جهود السلام وان هذا يوجب على منظماتنا أن تقف بحزم ضد المعتدي وأن تحرمه من وسائل المدوان وتجبره على تنفيذ ميثاقها وقراراتها .

أيها السادة ، ان السلام المنشود يتوقف على حرصكم على تطبيق القرارات الصادرة عنكم والمبنية على مبادئ الميثاق واننا لواثقون من ايمانكم بهذا الميثاق وسعيكم الى تعزيز دور الامم المتحدة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين واقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ولن يتأتى ذلك الا اذا حددتم الخطوات والمراحل الزمنية لتنفيذ قراراتكم واتخذتم التدابير العملية التي تضمن بشكل واقعي هذا التنفيذ والتي تكفل ردع المعتدي واجباره على الانصياع لقرارات المجتمع الدولي .

السيد مالك (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : سوف تكون الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العامة ، مثل الدورات السابقة ، انعكاسا لعالمنا اليوم الذى هو عالم يواجهه مشكلات محيرة ومعقدة . عالم أبتلي بالمنازعات الدولية ، وبالخصومات الدولية ، نتيجة للسيطرة الأجنبية ، والعنصرية ، والعلاقات التجارية والنقدية غير المنصفة ، والأزمات الاقتصادية ، والتلوث وعدم التوازن البيئي ، وعدم تنظيم استخدام المحيط ومصادره . هذا قليل من كثير . وحينما نواجه هذه الذخيرة من المشكلات ، فان من دواعي اغتباط وفد بلادى أن نراكم تترأسون مداولات دورتنا الحالية للجمعية العامة ؛ فان خصائصكم الشخصية ، وخبرتكم الكبيرة في شؤون الأمم المتحدة ، والمساهمات العديدة التي أسهمت بها في عمل منظمنا ، تؤكد من جديد ثقتنا في نجاح عمل هذه الجمعية .

كما أن انتخابكم لهو شرف ملائم تستحقه بلادكم سرى لانكا ، والتي كانت في طليعة حركة عدم الانحياز ، لتحقيق نمط جديد في العلاقات الدولية ، مبني على مزيد من اضافة صبغة الديمقراطية على اتخاذ القرارات ، واقامة نظام عالمي أكثر رشدا وانصافا ، عن طريق المشاورات ، بدلا عن المواجهة المدمرة للذات .

وباعتبارى ممثلا لدولة آسيوية شقيقة ، مخلصا لتحقيق هذه المبادئ ، والتي تمتعت بعلاقات وثيقة مع سرى لانكا ، فانه لمن دواعي سرورى العظيم أن أرى ابنا ممتازا لآسيا يرأس مداولاتنا .

اننا ندين بالتقدير الخالص لرئيس وزراء دوقية لكسمبرغ العظيمة ، السيد غاستون ثورن ، للقيادة الممتازة والمتسمة بالكفاءة ، التي أدار بها عمل الدورة الثلاثين .

ومن دواعي سرورى ، أن أقوم بواجب الترحيب بدولة أرخبيلية شقيقة هي جمهورية سيشيل ، كعضو جديد في منظمنا . ويتطلع وفد بلادى الى اقامة علاقات وثيقة وودية مع وفد سيشيل ، ونأمل أن يقوم بيننا تعاون متبادل ومثمر .

وبأمل وفد بلادى - مخلصا - أن يتمكن في المستقبل القريب من الترحيب بوفدى جمهورية فيتنام الاشتراكية ، وأنغولا كمشاركين بالكامل في عمل منظمنا .

بطريقته البليغة الواعية والرصينة ، فان الأمين العام الممتاز السيد كورت فالدهايم ، قد

ذكرنا في مقدمة تقريره عم عمل منظمتنا بأننا : " نعيش في فترة انتقالية ، نرى فيها أن التكافل — الذى أصبح حقيقة واقعة — لا يقلل بأى حال ، من سيادة مفهوم السيادة القومية " . ولا أتورد في تناول مشكلة التكافل ، لسبب رئيسي هو أن هذا التعبير قد استخدم كثيرا في الفترة الأخيرة . ومع ذلك ، فإن التكافل بين الأمم أصبح حقيقة واقعة ؛ لا يمكن نفيها حاضرا أو مستقبلا ، فإن الرجال والأمم في حاجة الى بعضهم البعض . وليس الرجال والأمم جزيرة منعزلة . لقد كانت الأزمة الاقتصادية في ١٩٧٣ ، بسبب حرب تشرين الاول / اكتوبر في الشرق الأوسط ، عاملا مساعدا حافزا في عملية اعادة صحوة العالم النامي والذى دفع العالم الى تقييم جديد للتكافل بين الأمم . وقد وصل العالم الى مرحلة نرى فيها كل الأمم المتقدمة والنامية في حاجة الى بعضها البعض ، وفي الوقت نفسه فإنها تمتلك القدرة على الاضرار ببعضها البعض . ونجد في هذه المرحلة ، ان التكافل يتضمن بذور المواجهة التي يمكن أن تؤدى الى فناء البشر . انن ، يجب أن نعمل على بناء مؤسسة تكفل نظاما اكثر عدالة وانصافا لا غنى عنهما لبقاء البشر وتقدمهم .

لقد حيا وفد بلادي ، في مناسبات عديدة ، الانفراج باعتباره عملية لها أهمية خاصة . وعند ما تم التوقيع على البيان النهائي لهلسنكي في ١٩٧٥ ، رحبنا به ، باعتباره خطوة هامة للتخفيف من مناخ الشك ، والعداء . وذلك زادت امكانيات اقامة علاقات بناءة بين كل البلدان في هذه المنطقة . وفي الوقت الذى نلاحظ فيه تطورات تبعث على الآمال في العلاقات بين الشرق والغرب ، الا أن المدى المحدود لهذه العملية في مضمونها ومداها الجغرافي لا يفوتنا . ان الانفراج لا ينبغي أن يهتم فقط بشؤون العلاقات بين الشرق والغرب ، ولكن يجب أيضا أن يهتم بايجاد حلول للمشكلات بين الشمال والجنوب ، وأن يستجيب بطريقة أكثر فاعلية للمتطلبات المشروعة للبلدان النامية لاقامة نظام اقتصادى عالمي منصف .

ان اقامة نظام عالمي جديد ، هو دون شك لصالح مجتمع الأمم بأسره . ولقد أعطى مؤتمر القمة للبلدان غير المنحازة في كولومبو ، دفعة لهذا المبدأ عن طريق اتخاذ عدد من المواقف ذات الأهمية لأعضاء الأمم المتحدة . ولا بد أن تساعد هذه القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة ، على التشجيع على اقامة نظام جديد في العلاقات الدولية مبني على التعاون والمساواة بين كافة الدول .

ان حركة عدم الانحياز ، باخلاصها في التزامها الصارم بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها قد سعت الى أن تلزم نفسها بقضية دعم دور هذه المنظمة . لذلك ، فان عدم الانحياز لن يسمح لنفسه ، بأن يكون أداة لتفتيت الأمم المتحدة ، واسمحوا لي أن أقتبس ، في هذا المقام ، فقرة من البيان الذي ألقته أمام هذه الجمعية السيدة سيريمافو باند رانيكه الرئيسية الحالية لمجموعة البلدان غير المنحازة :

” لقد قلت ذلك من قبل ، ولكنه يستحق التكرار لأن هناك بعض الأمم التي تعتبر حركة عدم الانحياز ، انحيازاً جديداً أو كتلة جديدة ، وربما تهديداً جديداً . ولا يجب أن يكون العالم ضحية لهذا الخوف ، أو عدم الثقة في حركة خرجت الى حيز الوجود كي تكون بديلاً خلاقاً للشك والتجريم والعداوة المتبادلة .“

ونحن في اندونيسيا ، نواصل تأييد السياسة التاريخية ، لحركة عدم الانحياز ونشجع التعاون البناء كلما وحيثما يكون ذلك ممكناً .

ان منطقة جنوب شرق آسيا ، تجد نفسها ضحية تحديات جديدة . وقد استجابات اندونيسيا الى جانب أعضاء آخرين في رابطة دول جنوب شرق آسيا ، استجابة ايجابية وواقعية لهذه التغييرات ، والتحديات .

ان الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لجنوب شرق آسيا ، قد جعلت هذه المنطقة موضع خصومة وتنافس للنفوذ والسيطرة بين القوى الكبرى . وقد أدرك قادة دول جنوب شرق آسيا ، أنه قد حان الوقت لدول الاقليم ، لكي تتعاون وتقف معا لكي تتولى مقاليد أمورها بنفسها ، بمنأى عن أى تدخل خارجي . وتمشيا مع هذا العزم ، فقد دعت بلدان جنوب شرقي آسيا ، في (١٩٧١) ، الى اقامة منطقة للسلام والحرية والحياد في جنوب شرق آسيا . وقد تأكد من جديد ، اصرار دول جنوب شرق آسيا على ترجمة آمالها في منطقة سلام واستقرار خالية من التدخل الخارجي ، والخصومة الدولية ، الى حيز الوجود ، في ٢٤ شباط/فبراير من هذا العام في بالي حيث تعهد مؤتمر القمة لدول جنوب شرق آسيا ، باتخاذ خطوات نشطة لاقامة هذه المنطقة .

وينفس هذه الروح ، ويسبب اهتمامات متماثلة ، فان مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة قد أعرب عن اهتمامه بذلك نتيجة التطورات الأخيرة . لقد أصبح المحيط الهندي ، البؤرة

الرئيسية للخصومة بين القوى الكبرى في آسيا والتنافس المتزايد بين هذه القوى للتفوق البحري . وفي هذا الاطار ، وفي اطار استمرار هذه التحديات والزيادة في التسلح ، فان اقامة مناطق سلام في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا ، وفي مناطق أخرى من العالم قد اكتسبت طابعا ملحا . وفي هذا الاطار أيضا فان حكومة بلدى تؤيد بشدة الاقتراح الرامي الى أن يعقد - في أقرب وقت ممكن - مؤتمر للدول الساحلية ، وغير الساحلية في المحيط الهندي لتنسيق جهودها في البحث عن تنفيذ سريع لاعلان جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام .

اننا جميعا ندرك أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت هناك جولات متصلة من المفاوضات لوقف سباق التسلح . وفي كل عام ، كان يعرض على الجمعية العامة عددا متزايدا من الموضوعات المتعلقة بنزع السلاح . ومع ذلك ، فان النتائج التي تحققت حتى الآن ، بعيدة كل البعد عن أن تكون مرضية ، ذلك أن تصعيد سباق التسلح قد بلغ الآن أبعادا مخيفة .

وفي الوقت الذي تظل فيه اندونيسيا ، ملتزمة بفكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، يؤكد وفد بلادى من جديد ، تأييده للمبادرة التي اتخذتها البلدان غير المنحازة في مؤتمر القمم الخماس الذي عقد في كولومبو ، لعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة - في موعد لا يجاوز عام ١٩٧٨ - تدرس لبحث مشكلات نزع السلاح . ونحن نؤمن ايمانا قويا ، بأن مثل هذه الدورة الخاصة يمكن أن تكون قادرة على تحقيق تقدم في التغلب على الجمود الذي اتسمت به ، حتى الآن مفاوضات نزع السلاح . لذلك ، يحدونا الأمل في أن تتمكن الدورة الحالية من اتخاذ قرار حول عقد دورة خاصة حتى يمكن أن يبدأ العمل التحضيرى في أقرب وقت ممكن .

ان وفد بلادى لا يسمه الا ان ينظر بقلق عميق الى تدهور الموقف في الشرق الاوسط ، وما نزال نواجهه اليوم اصرار السياسة الاسرائيلية على الاحتفاظ بالاراضي التي احتلتها بالقوة ، واقامة مستوطنات دائمة في المناطق المحتلة ، وتغيير الطابع الجغرافي والسكاني والسمات الاقتصادية ، وتحطيم النواحي الثقافية . ويأمل وفد بلادى في ان الدورة الحالية لجمعيةنا ستتمكن من تكثيف جهودها ، وذلك للتوصل الى حل شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط . ان آراء اندونيسيا حول المتطلبات الاساسية لاجاد هذا الحل ، وتأييدنا المستمر الذى لا يلين لقضية اشقائنا العرب ، والحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني ، لا تحتاج الى اعادة تأكيد . وأود ان اؤكد عن استعداد اندونيسيا لتقديم كل تأييد ممكن لكفاح كل اشقائنا العرب من اجل استعادة حقوقهم الادبية والقانونية والتاريخية .

ان المسألة التي ألت بشعب لبنان ، هي من دواعي القلق والحزن العميقين لحكومة وشعب اندونيسيا . ان عدم ايجاد حل لهذه الازمة يجعلها تزداد عمقا ، مما سبب ويلات لا يمكن ان تمدق لشعب لبنان . وقد ظهر في بعض المناسبات أن هناك شعاعا من الامل ، في أن تتم المصالحة بين الفئات المتقاتلة الا ان هذه الامل الواهية تبخرت وتبددت في النسيان واستؤنف القتال بكل ضراوة . ومن هنا فان وفد بلادى يعبر عن أمله الخالص في أن مؤتمر القمة القادم للقادة العرب في القاهرة ، سينجح في النهاية في وضع حد لمزيد من المعاناة والويلات للشعب المنكود في لبنان .

ان اندونيسيا تنظر بقلق وأسف عميقين الى الجمود الذى حدث في المحادثات بين الجاليتين المتنازعتين في قبرص ، تحت اشراف الامم المتحدة ، ونأمل أن تستأنف هذه المفاوضات حتي يمكن تجديد الجهود نحو تحقيق تسوية سلمية ، يمكن ان تحافظ على وحدة وسلامة اراضي واستقلال وعدم انحياز قبرص ، بحيث تعيش فيها الجاليتان في انسجام كشركاء على قدم المساواة .

مما لا شك فيه انه من مصادر شعور الجمعية العامة بالارتياح وتنفسها الصعداء ، خلاص هذه الدورة من بحث مشكلة كوريا المزممة . وتؤمن اندونيسيا بان حل مشكلة كوريا يجب أن يأتي نتيجة لجهود الشعب الكورى نفسه . وفي هذا الاطار فان خلق مناخ ، يؤدي الى حوار مباشر مستمر ، بين الشمال وبين الجنوب له اهمية عظيمة . ويجب أن تنبع كل الجهود من الاعتراف بالحقيقة الواقعة في شبه الجزيرة الكورية ، لان تجاهل هذه الحقائق لن يؤدي الى اية نتائج .

ان مشكلة اتخذت ابعاد هذه الازمة ، قد احتوت افريقيا نتيجة للسياسة العنيدة لسياسات الفصل العنصرى والاستعمار والعنصرية ، من جانب نظم حكم الاقلية ، لذلك اندلع العنف اخيرا في جنوب افريقيا ، وناميبيا ، وزيمبابوى ، ويعتبر هذا دليلا على اصرار شعوب هذه المنطقة على مقاومة القمع وامتهان كرامة الانسان . ولعدة سنوات فان نظم حكم الاقلية في جنوب افريقيا تحددت قرارات الامم المتحدة ، ورفضت بفطرسة كل محاولات الدول الافريقية ، لتسوية هذه المشكلة بالطرق السلمية كما ورد في اعلان لوزاكا . ولقد اضطر كفاح المواطنين لشعب زيمبابوى نظام الحكم غير الشرعي ، لكي يفتح الباب امام نظام حكم الاغلبية . ان نظام حكم الاقلية البيضا في بريتوريا يظهر بنفس الفطرسة ، اجراءات القمع ضد شعب ناميبيا والذي سبب ويلات لم يسبق لها مثيل ، وحرمان لهذا الشعب . ويرجع هذا لسياسة الفصل العنصرى لغير الانسانية . والمجتمع الدولي لا يمكن ان يندفع بالمناورات الاخيرة لنظام حكم بريتوريا ، وذلك لاستمرار حكم بريتوريا باشاعة الفرقة بين قادة ناميبيا ، واستبعاد ممثلي سوابو ، فيما يسمى بالمؤتمرات الدستورية . وسوابو هي الحركة الوحيدة التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، والامم المتحدة باعتبارها الممثل الوحيد للاماني المشروعة لشعب ناميبيا . ومن هنا فانه يجب ان يعطى لسوابو دورا حاسما في تقرير الوضع السياسي ومستقبل ناميبيا . ان الاحداث المساوية في سويتو ، قد هزت مرة اخرى الضمير العالمي في كافة انحاء العالم . وقد اظهر هذا اصرار شعب ازانيا على وضع نهاية لسياسة الفصل العنصرى . ووفقا للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة للدول غير المنحازة في كولومبو ، فان اندونيسيا تؤكد من جديد ، تضامنها ، وتتعهد بتقديم كل تأييد للشعب البطل في زيمبابوى وناميبيا وازانيا ، في كفاحه لاستعادة الحرية والعدالة والكرامة الانسانية . وفي الوقت الذى تحبى فيها اندونيسيا كل الجهود التي بذلت لاجساد تسوية عن طريق التفاوض لمشكلات المنطقة في الجنوب افريقي ، فاننا في الوقت نفسه نرى اننا يجب ان نتحلى باليقظة لنظم الحكم في بريتوريا وساليسورى ، لانها تبذل قصارى جهدها لاجباط هذه الجهود كسببا للوقت ، ولمحاولة تدعيم سلطتها المتداعية . وفي هذا المقام ، فان اندونيسيا تشارك الراء التي اعرب عنها قادة الدول الواقعة في الخط الاممي ، من انها لن تقبل بأى حل اذا كان يرمي الى اضافة الصيغة الشرعية على الهيكل العنصرى والاستعماري .

لقد تخلص العالم من منازعات مسلحة ، الا أن هذا الموقف يتهدد نتيجة للمفارقات في

المسرح الاقتصادي . فالتخلف الاقتصادي ، والجمود الاقتصادي ، والفقر الجماعي ، والبطالة هي حالة الاغلبية الساحقة من البشر . وهذا الموقف يجب أن يتحسن بسرعة اذا ما اردنا المحافظة على انجازاتنا وتقويتها .

ومما يعترف به ان السبب الاساسي لهذه الحالة المؤسفة انما ينبع من عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية . ونحن جميعا ملتزمون باقامة اقتصاد عالمي جديد ، مبني على المساواة والعدالة . لقد وافقنا في الدورة الخاصة السادسة على اعلان وبرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

لقد رحبنا بالدورة السابعة الخاصة على اساس انها علامة على طريق التفاوض الدولي ، وقد بدأت هذه الدورة عملية اعادة تنظيم النظام الاقتصادي الدولي ، عن طريق سلسلة من المفاوضات . ونتائج هذه الدورة تمثل الاتفاق في الرأي حول اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي لصالح الدول الاقل حظا . ان التقدم الذي احرز في تنفيذ هذا الاتفاق في الرأي ، كان بطيئا في مجالات عديدة ان لم يتم احرار اي تقدم . وكما قال رئيسنا في كلمته في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة فان المشكلة هي مشكلة المشاركة العادلة لموارد العالم ، تلك المشكلة التي يجب ان تكون محط انظارنا في مناقشاتنا . وجدير بالذكر انه في مؤتمر الاونكتاد الرابع في نيروبي من هذا العام وصلنا الى مرحلة هامة من اعادة تشكيل النظام الاقتصادي ، كما طالبت به الدورة السابعة الخاصة ، وعدد من القرارات التي تم التوصل اليها في نيروبي ، رغم انها لا تفي بالتطلعات المذكورة في اعلان مانيلا ، الا انها تعتبر خطوة الى الامام في مواصلة الجهود لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، على اساس الاعلان وبرنامج العمل .

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية للسلع الاولية . فانه لاول مرة تم الاتفاق على برنامج متكامل للسلع الاولية بما في ذلك مجموعة من الاهداف والاجراءات المترابطة وجدول زمني للمفاوضات التي يجب أن تدور ، حول عدد من السلع كل على حدة . وفيما يتعلق بالمندوق المشترك ، فانه سوف يكون علينا ان نبدأ عملية المفاوضات في السنوات المقبلة ، وسوف تتيح لنا تلك المفاوضات فرصة لاحراز مزيد من النجاح في جهودنا لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وفي مجال السلع المصنعة ونقل التكنولوجيا ، فقد تم احرار نجاح ملحوظ فيما يتعلق بقضايا

اساسية ، وقد اتخذ قرار هام فيما يتعلق بالاجراءات التأسيسية التي تهدف الى دعم دور الاونكتاد كأحد المحافل الاساسية للتفاوض في اطار هيئة الامم المتحدة .

وبالنسبة للنواحي المالية فان وفد بلادى لاحظ بقلق انه لم يتم اى تقدم في مؤتمر الاونكتاد الرابع فيما يتعلق بالنواحي النقدية والمالية ولم يتم الاتفاق على أية اجراءات لزيادة تدفق الموارد المالية الى الدول النامية ، ولم يوجد اى حل مرض لمشكلة ديون الدول النامية . ويدرك وفد بلادى انه من الضروري ايجاد حل شامل لهذه المشاكل على وجه السرعة لان عدم حلها سيؤدى الى اثار سياسية واقتصادية وخيمة . ان استراتيجية التنمية الدولية في الجزء الاول من العقد الثاني تشير شعورا بالاحباط في عدة مجالات هامة ، ذلك لان حجم المعونات من أجل التنمية التي قدمتها الحكومات لم يبلغ القدر المطلوب . كما ان توزيع هذه المعونات لم يكن له علاقة باحتياجات التنمية ، ولكن كان هناك بعض الزيادة في حصة الدول النامية في المشاركة في الموارد الدولية وخاصة الواردة من دول الاوبك التي اعطت دفعة ديناميكية في هذا الخصوص .

ان الحاجة الملحة لزيادة الموارد المالية على أساس مستمر وأوسع نطاقا ، قد أكد عليه في عدة مناسبات في مختلف المحافل . لذا ، نأمل أن يكون هناك تجاوب حقيقي مع النداء الصادر عن مجموعة ال ٧٧ في مؤتمر المكسيك . فقد طلبت الدول المتقدمة المعاونة بابداء حسن نيتها فيما يتعلق بالتمويل التعويضي الخامس للمؤسسة الانمائية الدولية . وطلب من الدول الأعضاء في البنك الدولي للانشاء والتعمير الموافقة على زيادة رأس مال البنك .

وهناك نقطة أخرى أود أن أشير اليها فيما يتعلق بمؤتمر المكسيك ، وهي الرأى السائد الذى أبدى بالنسبة لاقتراح رئيس وزراء باكستان السيد ذو الفقار على بوتو بالنسبة لعقد مؤتمر قمة لدول العالم الثالث . وان اندونيسيا تعطي هذا الاقتراح الاهتمام الذى يستحقه .

ان مؤتمر عدم الانحياز في كولومبو أجرى تحليلا شاملا لنتائج المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، واجتماع كينجستون ، والانتكاد الرابع ، ومؤتمر باريس ، وتم التوصل الى نتائج وقرارات هامة سوف تؤثر على مفاوضاتنا في المستقبل . ان عدم احراز أى نجاح في هذا الشأن سوف يعرض للخطر روح الحوار التي رحب بها باعتبارها أحد أهم نتائج الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة .

هناك عنصر هام سوف يساعد بدرجة كبيرة على اعادة تشكيل نظام اقتصادى دولي جديد ، وهو تنفيذ مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس عن طريق زيادة التعاون بين الدول النامية . ان حكومتى على علم منذ زمن طويل بالامكانيات التي يتيحها مثل هذا التعاون . وفي العقد الماضي حاولت البلاد الاعضاء في اتحاد دول جنوب شرقي آسيا ايجاد حلول لمشاكل التنمية الوطنية والتعاون الاقليمي بغية دعم قدرتها الفردية والجماعية بالاعتماد على النفس .

خلال هذه السنوات حاول اتحاد دول جنوب شرقي آسيا تدريجيا ان ينسق السياسات فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بدول المنطقة وفيما يتعلق بحماية مصالحنا الاقتصادية ازاء الدول المتقدمة . ان بيان الوفاق الصادر عن اتحاد دول جنوب شرقي آسيا ، زاد من فرص التعاون في مجالات هامة كقائمة مشروعات صناعية مشتركة بين دول جنوب شرقي آسيا . ان التعقيدات والظلم اللذين يعاني منهما العالم لن يختفيا الا عن طريق تضافر جهود المجتمع الدولي . ان الامم المتحدة بصفتها الاداة الدولية للعمل الجماعي ، يجب ان تهتم أكثر من ذلك باحتياجات النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

وفي الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، اعترف المجتمع الدولي بضرورة حمل نظام الامم المتحدة أكثر فاعلية لتحقيق التعاون الاقتصادي . اننا نرحب بالعمل الذي قامت به اللجنة الخاصة والذي يوفر أساسا لمواصلة زيادة فاعلية نظام الامم المتحدة . اننا نشارك في الرأي القائل بأنه كي تزداد فاعلية الامم المتحدة ، يجب أن يكون هناك تنسيق أفضل في عملية اتخاذ القرارات في الاجهزة التي تعنى بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ان دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة كجهاز مركزي منسق يجب ان يكون له دور جديد . ان الاونكتاد كجهاز هام من اجهزة الامم المتحدة هو احد العناصر الهامة في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ويجب ان نحسن ونقوى من عملية التفاوض واتخاذ القرارات في هذا المؤتمر حتى يكون أكثر فاعلية .

ان أندونيسيا تولي أهمية كبرى للمؤتمر الثالث لقانون البحار الذي كلف بوضع نظام قانوني جديد للبحار . ان نجاح أو فشل هذا المؤتمر سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على الانسانية . ان اندونيسيا وهي دولة أرخبيلية ذات موقع استراتيجي حساس على مفترق طرق الاتصالات الدولية ، من صالحها أن يؤدي هذا المؤتمر الى ضمان أمنها ووحدة أراضيها ووحدةها الوطنية . وان الدورة الخامسة للمؤتمر قد انتهت منذ حوالي شهر ، وقد لاحظنا بحذر أنه تم الاتفاق في الرأي في بعض مجالات ، ولكن هذا لا يكفي للتوصل الى اتفاق عام بشأن نصوص محددة ، لان النجاح الذي أحرز ، قد تعطل بسبب فشل في مجالات أخرى فيما يتعلق بموضوعات كنظام قاع البحار ، ومشكلة حقوق الدول في المضائق البحرية الخالصة . ويجب ان نتوصل الى مزيد من الاتفاق فيما يتعلق بالمرور عبر المضائق . واننا نأمل باخلاص ان تكون الدورة السادسة القادمة هي الخطوة الاخيرة في الوصول الى اتفاق شامل حول كافة القضايا ، وليس فقط حول ما يسمى بالقضايا الاساسية ، أو القضايا التي تحظى بالاولوية . نأمل أن يتم الاتفاق حول قضايا حيوية تهم عددا من الدول ، والنظام الذي يطبق على الدول الارخبيلية . واننا ننتهز هذه الفرصة للاعراب عن عميق تقدير اندونيسيا للدول الصديقة التي أيدتنا وأبدت تعاطفها مع موقف اندونيسيا .

بالنسبة لمشكلة احتجاز الرهائن ، فان اندونيسيا ترحب بالمبادرة التي تقدم بها وزير خارجية المانيا الاتحادية . تلك المبادرة التي سوف تمكننا من دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه .

وانني اعتقد أنه يجب علينا أن نبدي تقديراً للأمين العام ، السيد كورت فالدهايم ، للجهود التي بذلها لصالح هذه المنظمة خلال مدة خدمته ، ان ان تفانيه قد ساهم الى حد كبير في دعم فاعلية الامم المتحدة .

ان وفد بلادي قد أسعده ان يلاحظ المنجزات الايجابية التي حققتها الامم المتحدة رغم العقبات الكأداء التي واجهتها . وان تحقيق هذا النجاح انما يرجع الى طابع شبه العالمية الذي ميز منظمنا ، ويرجع الى الاحساس المتزايد بضرورة خلق نظام جديد للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول قائم على المساواة . ان وفد بلادي على يقين من أنه في السنوات القادمة ، سوف تلعب الامم المتحدة دوراً أكثر أهمية في تطبيق هذه المبادئ التقدمة على العلاقات الدولية .

قبل ان أختتم حديثي ، هل لي أن أنتهز هذه الفرصة لبدء وجهة نظرنا فيما يتعلق بتييمور الشرقية ، وسأقصر ملاحظتي على استعراض موجز لموقفنا ، وعلى شرح أحدث التطورات الخاصة بتييمور الشرقية . منذ البداية لقد أوضحت اندونيسيا انه ليست لها أية مطامع اقليمية بالنسبة لتييمور الشرقية . وقد أكدنا دائماً على أن المصير السياسي لتييمور الشرقية يجب أن يتحدد عن طريق ممارسة حق تقرير المصير من قبل شعب هذا الاقليم . هذه هي المبادئ التي يقوم عليها موقفنا كما سجلت في محاضر هيئة الامم المتحدة ، حيث تؤيد اندونيسيا تطلعات كافة الشعوب الى التحرر والاستقلال ، وعلى هذا الاساس حددنا موقفنا ازاء تطور الاحداث في تيمور .

في مدينة باليو في تيمور الشرقية ، يوم ٣٠ من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٧٥ أعلنت اربعة احزاب سياسية ، تمثل اغلبيية شعب هذا الاقليم ، قرارها بالاستقلال عن طريق الانضمام الى جمهورية اندونيسيا ، وفي الوقت الذى رحبنا فيه بهذا القرار ، فان حكومة اندونيسيا قد رأت أنه يجب أن يكون القرار قائما على نتيجة ممارسة شعب تيمور الشرقية لحقه في تقرير المصير ، وبعد عودة الأمور الى مجراها الطبيعي في الاقليم ، فان شعب تيمور الشرقية مارس يوم ٣١ آيار / مايو سنة ١٩٧٦ حقه في تقرير المصير عن طريق المجلس الممثل للشعب الذى تم انتخاب اعضائه وفقا للعرف السائد في تيمور الشرقية . ان شعب تيمور أعلن هكذا انه ابتداءً من هذا التاريخ وبعد أن مارس حقه في تقرير المصير قد أنهى تصفية الاستعمار . والآن فان شعب تيمور يركز جهوده الآن على اعادة بناء بلاده وتحقيق تنميتها .

ان عملية الانضمام الدستورية انتهت في ١٧ تموز / يولية سنة ١٩٦٧ ، عندما أعلن رئيس جمهورية اندونيسيا حالة الانضمام وبشعور عميق استمع شعب تيمور الشرقية الى الرئيس سوهارتو عندما أعلن يوم ١٦ آب / اغسطس سنة ١٩٧٦ امام مجلس النواب " والآن فان شعب تيمور الشرقية قد اتخذ قرارا يتعلق بمصيره ، أى الانضمام لشعب وجمهورية اندونيسيا ، ولا مفر من قبول هذه المسؤولية ، والآن من هذه المنصة ، وفدادة الاحتفال بالذكرى السنوية الحادية والثلاثين لاستقلال جمهورية اندونيسيا ، أبلغ رسمياً شعب اندونيسيا ، وشعب تيمور الشرقية ، كما أبلغ العالم ، بأن شعب واقليم تيمور الشرقية ، قد اندمج مع شعب اندونيسيا ، في جمهورية الدولة الوحيدة ، تمشياً مع الرغبات التي تم التعبير عنها بصورة مشروعة من قبل شعب تيمور الشرقية نفسه ، وان هذا التوحيد قد ووفق عليه بحرارة من قبل شعب اندونيسيا ."

في تاريخ تصفية الاستعمار لم تعالج قط قضيتان بنفس الأسلوب ، فكل حالة تدرس في ظل ملبساتها وظروفها الخاصة مع الأخذ في الاعتبار الواقع التاريخي ، والاجتماعي ، والثقافي ، السائد في الاقليم المعني ، ولكن ما هو أهم من ذلك هو أن حق تقرير المصير يجب أن يمارس على أساس المبادئ التي نص عليها الميثاق ، ومنها " حماية مصالح سكان اى اقليم واعتبارها هي المصلحة العليا ."

هذه المصالح العليا ، أعرب عنها شعب تيمور الشرقية ، في اعلانه الانضمام لجمهورية اندونيسيا وفقا لتقاليد ، وعلى هذا الاساس فان شعب تيمور الشرقية مارس حقه في تقرير المصير وفقا لأحكام الميثاق ، ووفقا لمضمون القرار ١٥١٤ الصادر عن الدورة الخامسة عشرة ، والقرار ١٥٤١ الصادر عن نفس الدورة . وفي بيانه أمام مجلس النواب في ١٦ آب / اغسطس عام ١٩٧٦ أعلن الرئيس سوهارتو مايلى : " مرة أخرى أعلننا أن مشكلة تيمور الشرقية هي قضية حق تقرير المصير ، انها تتعلق بتصفية الاستعمار . ومصير شعب تيمور الشرقية ، لن يقرر الا بواسطة هذا الشعب ، وعلى أرض تيمور الشرقية ، ولن يتقرر لا في نيويورك ولا في لشبونة ، ولا في جاكرتا ."

ان شعب تيمور الشرقية ، قد اتخذ قراره ، ذلك القرار الذى احترمه اندونيسيا ، وأملنا هو ان يحترم هذا القرار أيضا من قبل كافة اعضاء المجتمع الدولي .

السيد نسيكاليجي (رواندا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، انني أضم صوتي بسرور بالغ لكل ماوجه لكم من مديح منذ بداية الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي انتخبتم رئيسا لها .

وان الصفات العظيمة التي تتحلون بها في مجال السياسة ، وما اكتسبتموه من خبرة على صعيد العلاقات الدولية ، تكفل لنا دون شك المزيد من التقدم والنجاح في أعمالنا : ان انتخابكم بالاجماع ليس تفديرا لكم شخصيا فحسب ولكنه تقدير لشعبكم الذى تربطنا به علاقات صداقة . وما نزال نذكر حرارة استقباله ، عند انعقاد مؤتمر القمة الاخير لدول عدم الانحياز .

كما أود أن أشكر أيضا بحرارة سلفكم العظيم ، رئيس وزراء لكسمبرغ صاحب السعادة السيد فاستون ثورن للطريقة التي مارس بها مهمته الدقيقة أثناء الدورة الثلاثين ، وقد سعد وفد رواندا في العام الماضي أن يذكر من هذه المنصة علاقات الصداقة العميقة ، والتعاون الوثيق بين لكسمبرغ ورواندا ، وأرى لزاما على ان أحيي أيضا الدكتور كورت فالد هايم ، معربا له مرة أخرى ، عن ثقة حكومة رواندا فيه ، نظرا لأنه يعمل بجهد من أجل المجتمع الدولي ولاقامة مجتمع عالمي يسود فيه السلام والعدل والانصاف والتضامن الانساني .

ويبدو أنه من دواعي الانصاف أيضا بالنسبة لوفد بلادي ، أن نشرك في هذه التحية معاونه ، للددينامية ، والاخلاص ، اللذين يؤديان بهما اعمالهم ومسؤولياتهم الكبيرة .

واسمحوا لي أن أحيي في خشوع نيابة عن وفد جمهورية رواندا هذا الرجل العظيم الذى كان له أثر بالغ على مجرى التاريخ الحديث ، وهو الرئيس ماوتسي تونغ الذى لم يحط دفعة دينامية من أجل التقدم والسلام والأمن في العالم فحسب ولكنه كان أيضا الريان العظيم ، ومنشئ الصين الجديدة ، التي يشعر الجميع بالاعجاب ازاها ماحققته من تقدم . وهناك علاقات من الصداقة والتعاون الوثيق بين شعب رواندا والشعب الصيني العظيم ، ونعبر مرة أخرى عن مواساتنا لهذا الشعب العظيم لوفاة رجل من أعظم الرجال ، الذين عرفهم التاريخ ، ونرجو أن يستمر العمل على الدرب الذى رسمه من أجل الصين والانسانية جمعاء .

قبل أن أتحدث عن المشاكل الحالية ، التي تقلق بال العالم ، أود أن أحيي جمهورية سيشيل التي تتواجد بيننا هنا . وقد تمكنت رواندا من الاعراب عن اغتباطها عند انتهاء المصارع العظيمة ، من أجل استقلال وكرامة شعب سيشيل ، وأعبر الآن عن مشاعر الصداقة الحارة ، لسيشيل وأرحب بوفدها ، في هذه الأسرة الكبيرة ، وانني لعلني يقين ، انه بفضل اسهامها ستكفل أعمال هذه الدورة بالنجاح .

وكنا سنشعر بالرضى والاغتباط لو أننا وجدنا بيننا ممثلي جمهورية انغولا الشعبية ، وممثلي جمهورية فيتنام ، يشعر به هؤلاء الاخوة من حرمان . لهو شعور تشاركهم فيه الغالبية العظمى من دول المجتمع الدولي ، ويأمل وفد بلادي أن نستمع الى الطلب المقدم من تلك البلاد ، وأن يفتح لهم الباب واسعا حتى ينضموا الى الأسرة العالمية الكبيرة في أقرب وقت ممكن .

وانا كان من دواعي السرور والرضى ، ان نرى تقدما في اجراءات تصفية الاستعمار ، وانما كان العديد من الدول قد حصلت على استقلالها بعد كفاح بطولي فلاتزال قارتنا مركزا لبؤر توتر متفجر ، وشاهدت انتهاكات كثيرة لحقوق الانسان وحقوق الأمم ، نتيجة لأعمال النظام العنصرى في بريتوريا والنظام الصهيوني المسمور العميل .

ونحن على يقين أن سلام العالم ، سيجابهه الخطر ، ويتعرض له ، طالما أن السيادة الإقليمية وسيادة الدول لا تحترم .

وسوف يكون السلام في خطر طالما ان هناك مفاوضات استعمارية توسعية برغم التزامات الدول الاعضاء في الامم المتحدة وطالما كانت هناك أعمال تعارض حقوق الشعوب ، كل ذلك يعرض السلام للخطر ، ويتعرض له ايضا طالما كانت هناك ضغوط واعمال عنف ، وطالما لا تحترم الحريات الاساسية للانسان التي تعتبر ركيزة يتطلبها المجتمع ، وطالما لم تكشف الستار عن اشكال السيطرة المقنعة وذلك يتطلب الشجاعة الكبيرة التي ترتبط باليقظة حتى نتمكن من التغلب على مصالحنا الشخصية ، ونتمكن من محاربة من يدعو الى عدم الاستقرار أو يحاول احداث انقلابات أو يفسد الامور . ونحن على يقين في رواندا ان حل المشاكل المختلفة يكمن في احترام سيادة كل دولة من الدول ، وحق تقرير المصير للشعوب ، وحرية التعبير دون ضغوط ودون احتلال او تدخل اجنبي ، وكذا البحث عن كل الوسائل السلمية الكفيلة بحل تلك المشاكل ولا سيما الحوار والتشاور .

اما عن موضوع تصفية الاستعمار ، فان الجنوب الافريقي يشهد القمع الأبيض الفظيع الذي تعاني منه الشعوب السودا* . ان الاشرار الذين يمارسون الفصل العنصري ، يريدون تطبيق نظام يسمى حـ لاقلية بيضاء* ان تتصرف في عناد وتعارض حركة التاريخ ليهبى عشرين مليون نسمة من الافريقيين السود في حالة من الذل عن طريق تقسيمهم في بانتوستانات ، وهذا شرك رخيص يستهدف حرمان تلك الشعوب من تقرير مصيرها ، وكما قال الجنرال ميغور هابياريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا والمؤسس للحركة الثورية القومية من اجل التنمية حيث قال : "علينا ان نستنكر اعمال سلطات بريتوريا ، التي برغم نداءات الشعوب السوا* التي ترزح تحت سيطرتها ، وبرغم توصيات المنظمات التي تعبر عن الرشد الانساني ، تصر تلك السلطات على السيطرة على الشعوب الافريقية وتعتبر نفسها خير ضمان لمستقبل الشعوب السودا* تلك الشعوب المضطهدة" . ونحن على يقين انه لا يمكن أن يصدق أحد الأكذوبة التي تنشرها صحف جنوب افريقيا ، والعنصرى فورستر الذي يقول انه سوف يدخل التغييرات الكفيلة بانها* الفصل العنصرى بينما يستمر في سياسة البانتوستانات من أجل الابقاء على نظامه الاجرامي ، هذا النظام الذي ترفضه كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة . ويعلم الجميع ان الحالة السياسية في جنوب افريقيا تتدهور يوما بعد يوم وهناك عشرات الآلاف من الافريقيين يطردون من المدن ومن المناطق الزراعية لتوطينهم في مناطق هامشية ، ويعتقل العديد منهم ، أو يدان ويحكم عليه بالسجن

وبالاشغال الشاقة . وما يزيد هذه الحالة بؤسا ، انه برغم قرار الامم المتحدة بمنع وصول الاسلحة الى جنوب افريقيا ، فان بعض الدول الغربية تمد جنوب افريقيا بالمواد الاساسية وتساعد ها على الصعيد التقني في تطوير انتاجها للأسلحة النووية ، وبالرغم من معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية التي ابرمت ودخلت في دور التنفيذ منذ عام ١٩٧٠ ، والتي اقترتها معظم الدول العظمى ، فان جنوب افريقيا لا تحصل على الاسلحة التقليدية فحسب بل انها تحصل على الاسلحة النووية ايضا ، وعلى هذه المنظمة ان تدين بكل شدة جنوب افريقيا التي تهدد السلم والامن الدوليين ، وينبغي ان تدين تلك الاعمال الوحشية التي حدثت في جنوب افريقيا ، حيث تقوم حكومة جنوب افريقيا بالقتل الجماعي مما يعتبر انتهاكا للحقوق الانسانية ، وعلينا ان نعلم مدى الاثار الناجمة عن هذا القتل الجماعي ، وعن التفرقة العنصرية في الجنوب الافريقي ، وبالإضافة الى هذه الفظائع هناك اعتداءات ضد جمهورية انغولا الشعبية ، وضد قرية سيالولا في زامبيا ، هذا الاعتداء الذي قام به جيش جنوب افريقيا العنصري الوحشي . ويرى وفد بلادي انه قد آن الاوان لنتقل من الادانة النظرية الى التعبير العملي عن هذه الادانة ، وطبقا لما يتضمنه الفصل السابع من الميثاق علينا ان ندين نظام بريتوريا بوساطة مجلس الامن لوجودها غير المشروع في ناميبيا ، ونناشد كل الدول لتقوم بتطبيق كل القرارات المتخذة ضد جمهورية جنوب افريقيا التي ترفض الانسحاب من ناميبيا ، وللقمع الذي تمارسه ضد شعب ناميبيا ، ونضيف الى ذلك معارضتنا الشديدة للمفاوضات التي تجرى مع رؤساء القبائل غير المسؤولين ذلك ان الهدف من مفاوضاتهم انما هو فقط لتخريب الاقليم حتي يدوم وجود جنوب افريقيا في ناميبيا .

ولم اتحدث عن حالة زمبابوي لاننا نلاحظ بألم الابقاء على نظام ايان سميث غير الشرعي ، ووجود جماعة من بعض الدول التي لا تنفذ العقوبات الاقتصادية ضد التمرد الروديسي وتقيم علاقات تجارية مع هذا النظام غير الشرعي . وعلينا ايضا أن نحبي جمهورية موزامبيق الشعبية للقرار الجري الذي اتخذه باغلاق الحدود بينها وبين نظام سالسبورى طبقا لما قرره الامم المتحدة ، ونحبي مساهمتها في قضية السلام في العالم ، والتقدم في افريقيا . اما عن مبادرة واشنطن وما فعلته لندن وما فعله وزير خارجية الولايات المتحدة في الايام الاخيرة ، يعطينا بعض الامل لحل مشاكل الجنوب الافريقي ولا سيما ناميبيا ، وزمبابوي ، فان رواندا تعتقد أن الخائن ايان سميث ،

والعنصرى فورستر عليهما ان ينتهزا هذه الفرصة حتى يتجنبنا حربا دموية طويلة في هذه المنطقة من افريقيا ، وفي ناميبيا ، تنتظر القارة الافريقية ان يعقد المؤتمر الدستورى تحت اشراف الامم المتحدة ، يشترك فيه ممثلوا شعب ناميبيا الشرعيين الذين يسمون سوابو كما ننتظر بلهفة تحرير كل السجناء السياسيين ، وان تحصل ناميبيا على استقلالها في اقرب وقت ممكن .

واخيرا يرى وفد رواندا انه ايا كان الحال يتعين على دول عدم الانحياز ، ولا سيما الدول الافريقية ان تعمل على الافادة من تطور الاحداث في الجنوب الافريقي ، وان لم تكن هناك استراتيجية محددة واضحة ، فلن نتمكن من حل مشاكلنا الخاصة بتصفية الاستعمار بطريقة سلمية بالرغم من وجود تضحيات عظيمة هناك لتحرير قارتنا .

بالنسبة للحدود الشمالية لقارتنا ، ودراسة الحالة الدولية بالنسبة لها فان الامر يدعو للتفاوض بشأن الصحراء الغربية لان بلادى ترتبط بمبدأ تقرير المصير وعدم الاعتراف على الحدود الاصلية للبلاد ، وعدم قبول الحدود المطلوبة من قبل الاستعمار . وعلينا ان ندين بكل شدة تلك المحاولات التي تشكل خطرا داهما بالنسبة للاستقرار والسلام في العالم .

اما عن الحرب الدموية بين الاشقاء في لبنان المستمرة منذ سبعة عشر شهرا ، والاراضي التي تحتلها اسرائيل ، وما تعاني منه الشعوب الفلسطينية والعربية في المناطق التي تقع تحت السيطرة الصهيونية ، كل هذا انما يشكل اسهاما للثورة في هذه المنطقة التي ما يزال الدم ينزف فيها وتغطيها الفيوم السوداء .

ورأينا دائما وأبدا أن السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن يتمشيا مع وجود مصادر التوتر التي تنتشر من مكان الى آخر ، ومن بلد الى آخر .

وفي لبنان ، يجب أن يسود التضامن الانساني بدلا من الأنانية . ويجب أن تنتهي روح السيطرة حتى تكون هناك علاقات من التعاون والمساواة . وعلى الدول الكبرى وكافة الدول التي تدخلت بأي طريق أن تتحمل مسؤولياتها ازاء الفظائع التي ترتكب . ومازلنا نأمل أن تكون هناك استجابة انسانية ازاء ما نستمع اليه من نداءات أليمة لآلاف من بني البشر الذين يموتون دون أن يعلموا لماذا يفقدون حياتهم . يجب أن تسكت الأسلحة حتى يمكن للأطراف المعنية أن تبدأ المفاوضات ليسود السلام في هذه المنطقة من العالم .

ان رواندا بلد مسالم . واحتراما للمثل العليا لميثاقنا ، وخاصة مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، فقد أكد الرئيس المؤسس الجنرال هابياريمانا جوفينال ، رئيس جمهورية رواندا في اعلان ٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ ما يلي :

" ان على الحركة الثورية القومية من أجل التنمية ، أن تتفاوض لحل المشاكل الدولية وهكذا تريد حركتنا أن تنضم جمهورية رواندا الى جانب الذين يدعمون السلم في العالم . والتعاون الدولي ، ولا سيما من أجل البلاد الأقل حظا ، أو الدول التي تكافح من أجل تحرير شعوبها ، والحفاظ على استقلالها " .

اننا كنا نهتم كل الاهتمام بالمشاكل الافريقية والشرق الأوسط ، علينا أن نذكر مشاكل أخرى قد تكون بعيدة ، ولكن تقلق بال جمهورية رواندا .

وبصفة خاصة ، مشكلة كوريا ، وهي من الأهمية بمكان ، ان ترتبط بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، لأن السلم والأمن الدوليين يهتمان بحل هذه المشكلة .

منذ ثلاثين عاما قسمت الأمة الكورية بقوة السلاح ، بخط يفصل بين الشمال والجنوب . وقد أصبح هذا الخط بمثابة حدود نهائية ، ولا يرغب في ذلك الشعب الكوري ، بل ولا في وجود قوات الاحتلال الأجنبية متخفية تحت ألوان الأمم المتحدة . وهذا التقسيم للشعب الواحد الذي أسبغت عليه قوات الأمم المتحدة صفة الشرعية ، ينكره المجتمع الدولي . لقد وافقت الجمعية العامة في العام الماضي على مشروع قرارين يطلبان عدم تدخل قوات الأمم المتحدة ، حتى يمكن للشعب الكوري أن

يحل هذه المشكلة بطريقة سلمية ، وبدون أي تدخل أجنبي . وعلى منظمة الأمم المتحدة أن تستمر على هذا النهج حتى تنهي كل المشاكل القديمة ، وتنتهي هذه الحالة التي يعاني منها الشعب الكوري ، لأنها قسمته الى نظامين متنازعين سياسيا واجتماعيا .

ومسألة قبرى من المشاكل المعقدة الناجمة عن التدخل الأجنبي ، وهناك محاولة لتقسيم الجزيرة ، وايجاد بؤر توتر من جديد ، وذلك بفرض ابعاد العالم الثالث عن أهدافه الهامة وهي : التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبه . أما عن تطور أزمة قبرى فيجب أن تحل عن طريق استمرار المفاوضات الصريحة البناءة بين الجاليتين اليونانية والتركية طبقا لقرارات منظماتنا السابقة . ان وحدة أراضي قبرى تتطلب انسحاب كافة القوات الأجنبية ، وايقاف الأيد يولوجيات الأجنبية ، واعادة اللاجئين الى ديارهم . وأما عن موقف رواندا فيما يتعلق بهذه المشكلة فهو واضح كـلـ الوضوح . ومن أهم مبادئنا المستقرة في السياسة الخارجية لحركتنا الثورية هو تأييد التعايش السلمي والتعاون على أساس احترام سيادة كل دولة . وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على هذا النهج ، لأن هذه السياسة انسانية ، وعملية ، وتسمح بالتعايش السلمي للجاليتين القبرصيتين .

لقد عارضت جمهورية رواندا دائما تقسيم الشعوب والأمم . وهذا ينطبق على ناميبيا وجنوب افريقيا ، وقبرى ، وكوريا ، وفيتنام ، وبخاصة ألمانيا . ولم يوافق وفد بلادى أبدا على ابقاء حواضر في اطار دولة واحدة . وفي أول تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ عند انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة قال رئيس وفد رواندا :

” فيما يتعلق بالدول المقسمة ، فاننا نرى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية كدولتين ، ونأمل أن يصبحا أمة واحدة في يوم من الأيام ، ليكونا الدولة الألمانية العظيمة ” .

ان هذا هو موقف بلادى الواضح ، ولنا علاقات وثيقة بالأمة الألمانية كلها منذ أقدم الأزمنة . ونرى أنه يتعين علينا ألا نترك للأجيال القادمة مثل هذه المشاكل المؤسفة الناجمة عن أخطائنا ، وعن تضارب المصالح ، أو الرغبة في السيطرة .

ولا يود وفدى أن يتحدث دون الدالام عن مشكلة تزايد الاسلحة النووية ، ومشكلة سباق التسلح ، لأننا نعتقد أن رغبة الدول الذبى قد حولت هذه القطاعات الى مصالحها الخاصة .

وتعتقد حكومتى أنه يجب أن يكون هناك وفاق في العالم حتى يمكن أن نضع حدا لسباق التسلح وتعدد الأسلحة النووية ، ووجود محطات نووية في أمريكا اللاتينية ، وفي افريقيا ، وفي آسيا ، وفي بلدان العالم الثالث عامة .

أما عن تعديل هيكل الأمم المتحدة ، فيتعين على كل الدول ، بصرف النظر عن حجمها أو قوتها ، أن يكون لها نفس الواجبات ونفس الحقوق فيما يتعلق بمشاكل العالم . ويجب على الجميع أن يسهموا في الأعمال الملقاة على عاتقهم في المجتمع الدولي . ولذا يجب أن ندعم سلطة الجمعية العامة . انها لا تتمتع بمثل سلطات مجلس الأمن . أما عن الهيكل الجديد للمنظمة فيجب أن يستجيب لمبادئ الديمقراطية الدولية ، وللتحولات التي نشاهدها في العالم منذ أن أنشئت المنظمة منذ ثلاثين عاما في سان فرانسيسكو . أما عن الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت لاعداد بعض أحكام الميثاق ، فانها أصبحت لا تتماشى ومجرى التاريخ . ان استخدام حق النقض في مجلس الأمن من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ميزة تتمتع بها بعض الدول مما يتعارض مع الانصاف ، ومبادئ الميثاق ، والسلم العالمي . ان المعارضة الظالمة للسماح بدخول بعض الدول الستة حصلت على استقلالها لمنظمتنا سببها الاستعمال السيئ لحق النقض مما يبين تماما أن لهذا النظام آثارا ضارة . ولذا يرى وفد بلادي أنه على أساس التغييرات السياسية التي نشاهدها الآن فسي العالم منذ اقرار الميثاق ، فيجب عدم استخدام حق النقض الا في أضيق الحالات ، وثانيا ، يجب على الدول الافريقية ، والمجموعات الاقليمية الأخرى المعترف بها داخل منظمتنا أن تتمتع كمجموعات بحق النقض . وبهذه الطريقة ، عندما يوافق مجلس الأمن على قرار في أى موضوع ، فان اعتراض أى ممثل ينوب عن مجموعة في قارة معينة في المجلس ، يجب أن يكون له نفس أثر اعتراض أى عضو دائم .

فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، لا سيما منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة في نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، فان مجموعة ال ٧٧ لم تأل جهدا لاعادة تشكيل النظام الاقتصادي الحالي ، ولا دخال تغييرات عليه ، حتى يتواءم والحقائق الاقتصادية الجديدة . واننا جميعا ، لعلى وعي تام ، بانه ليس لاي بلد او مجموعة من البلاد ، اولاى تحالف للشركات عـبر الوطنية ان يتمتع بعد اليوم ، من عمل الشعوب المستقلة او من تراثها . وان ثلاثة ارباع الانسانية مصمم على الاسهام في المنظمة العالمية بروح من الحوار والتنازلات المتبادلة والتضامن .

ان ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية سيشكل تقدما دون شك ، بسبب تلاقي وجهات النظر ، وظهور الاتفاق في الرأى فيما يتعلق ببعض الامور الهامة مثل سيادة الدول وممارسة رقابة على مواردها الطبيعية ، والتعاون الدولي من اجل التنمية .

ورغم وجود بعض الخلاف في الرأى حول علاج هذه الامور ، فان الميثاق يشكل مجموعة من المعايير والاجهزة الشمينسة التي تفيد تغير الاقتصاد العالمي .

ان نتائج الدورة الخاصة السابعة وروح الحوار والمشاورة والانسجام التي شاهدناها في هذه الدورة ، لما يؤكد رغبة الدول المتقدمة ، في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بايجاد التوازن المطلوب بين الامم بدون تأجيل ، وحتى تسود العلاقات المتكافئة بينها .

اما عن المؤتمر الرابع للامم المتحدة للتجارة والائمان ، وطبقا للروح التي سادته ، والقرارات المتخذة في الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة ، وفي الدورتين العاديتين ، التاسعة والعشرين والثلاثين للجمعية العامة ، فقد درست اقتراحات كفيلة بدفع المفاوضات الجارية ، من اجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، على اساس من العدالة والتضامن الدولي .

اما عن المشاكل الخاصة بالمدىونية ، وبالمواد الاساسية ، وبنقل التكنولوجيا ، وبالمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، والعلاقات التجارية بين الدول ذات النظم المختلفة ، والمواد المصنعة والاجراءات التي يجب ان تتخذ لصالح البلاد الاقل تقدما ، وفي المشاكل التأسيسية ان كل هذا ، كان محل الصدارة في اهتمامات مؤتمر نيروبي ، وكل الاجتماعات التي سبقته .

ويعلم الجميع مصير التوصيات التي تم التوصل اليها في مختلف هذه المشاكل بعد اربعة اسابيع من المفاوضات النشطة الشاقة .

اما الحرمان الذي يشعر به العالم الثالث، نتيجة لتأجيل بعض المسائل التي يهتم بها ، وما أعلنته بعض الدول المتقدمة ، فيما يتعلق ببعض القرارات الايجابية ، كإيجاد صندوق مشترك لتمويل المخزون الدولي ، جعل بعض الغربيين ، يقولون ان المؤتمر الرابع للامم المتحدة للتجارة والتنمية ، انتهى الى نتائج ضعيفة ، تم التمهيد لها بنوايا طيبة كثيرة . ان هذه الجملة الصادرة عن مواطن البلدان المتقدمة ، لا تحتاج الى تعليق ، ان هذا لا يؤثر على المجتمع الدولي ، بل يشكل مناشدة لزيادة الجهود ، حتى في المجتمع الدولي الى اسس اكثر عدلا . ويجب ان يتسم موقفنا باليقظة الدائمة ، وان تتضافر الجهود من اجل استراتيجية جديدة ناجحة ، وقد أكدنا ذلك في كينغستون ، ورامبولية ، وبورتوريكو . واخيرا ، اود ان اقول لهذه الجمعية الموقرة اننا نتابع في بلادنا ، بكل اهتمام ، تطورات مؤتمر قانون البحار ، فنحن نعلم جميعا ، كم تهتم كل البلدان بالقانون الدولي للبحار والمحيطات سواء كان الامر متعلقا بالبلاد الصناعية الكبرى ، او النامية ، او بالبلاد الساحلية ، او غير الساحلية وانه لمن الاهمية بمكان ، ان نعلن هنا ، ان البحار والمحيطات والموارد الحية ، تشكل تراثا انسانيا مشتركا .

اذا كانت منظمة الامم المتحدة ، تقدم لنا اساسا امثل للتعاون الدولي المثمر ، فان عليها ايضا - اذا ارادت ان تبقى - ان تعلم ان هناك تغيرات في العالم ، وان تجابه ماورث من الماضي اي الحرمان ، والخوف ، والمشاكل ، والرغبة في السيطرة مما يتطلب العمل لمجابهة كل هذا .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٣/٢٠